تقرير حقوق الإنسان في لبنان لعام 2015

ملخص تنفيذي

لبنان جمهورية برلمانية بمقتضى الميثاق الوطني لعام 1943، الذي يحدد تقسيم السلطة الحكومية بين رئيس مسيحي ماروني، ورئيس مجلس النواب (البرلمان) وهو مسلم شيعي، ورئيس مجلس الوزراء وهو مسلم سني. واعتبر المراقبون الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2009 سلمية وحرّة ونزيهة. قام البرلمان مرتين بتأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر في البداية عقدها في عام 2013. وتم تحديد عقد الانتخابات في يونيو/حزيران 2017. وتخضع القوات المسلحة وسائر قوات الأمن للسلطات المدنية، رغم أن جماعة حزب الله المصنفة على أنها إرهابية وقوات الأمن والمليشيا الفلسطينية، وسائر العناصر المتطرفة عملت خارج نطاق تعليمات أو سلطة المسؤولين الحكوميين.

عقب تدفق اللاجئين منذ بداية الأزمة في سوريا عام 2011، شهد لبنان أحداث عنف متزايدة، بما في ذلك عدة معارك وجولات قتالية شنتها جماعات متطرفة مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة.

وقد تضمنت أهم انتهاكات حقوق الإنسان خلال العام التعذيب وإساءة المعاملة من قبل قوات الأمن، وأوضاع السجون ومراكز الاحتجاز القاسية، والقيود المفروضة على حرية تنقل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين.

وكان من بين الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة؛ وخضوع القضاء للضغوط السياسية والتأجيلات الطويلة للمحاكمات؛ وانتهاك حق المواطنين في الخصوصية؛ وبعض القيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة، بما في ذلك ترويع الصحفيين؛ وبعض القيود على حرية التجمع؛ وما ذكرته التقارير عن مضايقة النشطاء السياسيين السوريين وغيرهم من اللاجئين، والقيود على قدرة المواطنين في تغيير حكومتهم؛ والفساد الرسمي وانعدام الشفافية؛ والعنف واسع الانتشار ضد النساء؛ والتمييز المجتمعي والقانوني والاقتصادي ضد المرأة؛ والتمييز القانوني ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً والمخنثين؛ والإتجار بالأشخاص؛ والتمييز ضد ذوي الإعاقة؛ والتمييز المنهجي ضد اللاجئين الفلسطينيين والأقليات؛ والقتل المرتبط بالعنف المجتمعي؛ وتقييد حقوق عمل العاملات الأجنبية في المنازل وإساءة معاملتهن؛ وعمالة الأطفال.

ورغم أن الهيكلية القانونية تنص على مقاضاة ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان، إلا أن المسؤولين الحكوميين كانوا يتمتعون بقدر من الحصانة الفعلية لدى انتهاكها.

وعلى الرغم من وجود قوات الأمن اللبنانية وقوات الأمن التابعة للأمم المتحدة، احتفظ حزب الله بسلطة كبيرة على أجزاء من البلد، ولم تحقق الحكومة أي تقدم ملموس نحو نزع أسلحة الميليشيات وحلها، بما فيها حزب الله. وقد استمرت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في التصرف ككيانات ذات حكم ذاتي، واحتفظت بقوات أمنية ومليشيات لا تخضع لتعليمات المسؤولين الحكوميين. وقد حافظ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة على وجود عسكري كبير بطول الحدود الشرقية للبنان، خصوصاً بالقرب من مدينة عرسال، وشن هجمات انتحارية تفجيرية.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أية تقارير عن قيام الحكومة أو ممثليها بارتكاب أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة خلال العام. إلا أن الجماعات الإسلامية المتطرفة ارتكبت العديد من جرائم القتل غير المشروع.

وقد تأثر البلد بشكل متزايد بالازمة السورية، التي زادت الاستقطاب السياسي فيه، وشلت العديد من مؤسسات الدولة، وولدت أزمة لاجئين إنسانية ضخمة، وأدت إلى كساد اقتصادي، وأجبت التوترات الطائفية، وحطت من الأمن الوطني. وأدى استمرار تسرب العنف إلى الحرمان من الحياة بشكل غير مشروع في مختلف أنحاء البلد، وخاصة في طرابلس وعرسال وضواحي بيروت الجنوبية، وذلك عن طريق الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها العصابات والمنظمات الإرهابية.

في 10 يناير/ كانون الثاني، قام إثنان من المفجرين الإنتحاريين بتفجير نفسيهما وسط مقهى مزدحم في منطقة جبل محسن، وهي منطقة معظم سكانها من العلويين، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة أكثر من 30 شخصاً. وادعت جبهة النصرة مسؤوليتها عن الهجوم.

وتواصل الصراع المتواتر في مدينة طرابلس الشمالية بين السكان العلويين المناصرين بصفة عامة لنظام الحكم السوري والذين يقطنون جبل محسن وبين السنة الذين يقطنون الحي السني في باب التبانة وهم عموماً من أنصار المعارضة السورية. في 3 مارس/ آذار، قام رجل مسلح غير معروف الهوية بإطلاق النار على بدر عيد وقتله، وهو شقيق علي عيد العلوي المناصر لنظام الأسد، ورئيس الحزب الديمقراطي العربي. وأفادت تقارير صحفية بأن "تجمع شباب كويخات"، وهي جماعة مجهولة من عكار أعلنت مسؤوليتها على وسائل التواصل الاجتماعي؛ ولم يعرف مدى دقة وموثوقية هذا التقرير.

وفي أغسطس/ آب 2014، اندلعت صدامات بين أفراد الجيش وعناصر إسلامية مسلحة موالية لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة في عرسال، مما أسفر عن مقتل 19 من القوات المسلحة اللبنانية و40 إلى 45 من السوريين واللبنانيين؛ بالإضافة إلى إصابة من 90 إلى 100 شخص بجروح. وقامت عناصر إسلامية مسلحة باختطاف 29 من أفراد القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي كرهائن؛ تم إعدام أربعة منهم وإطلاق سراح ستة وظل الباقي قيد الحبس. وفي 1 ديسمبر/ كانون الأول 2015، أطلقت جبهة النصرة سراح 16 من أفراد الجيش اللبناني في تبادل للأسرى مع القوات المسلحة اللبنانية؛ وظل 9 جنود قيد الاحتجاز لدى داعش.

في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني، قام تنظيم داعش بقتل سبعة شخصيات دينية سنية في عرسال، نظراً لتعاونها في مفاوضات الرهائين مع الحكومة وجبهة النصرة، حسب رواية التقارير.

وفي 12 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن داعش مسؤوليته عن التفجيرين الإنتحاريين في برج البراجنة (إحدى ضواحي بيروت)، مما أسفر عن مقتل 43 وإصابة أكثر من 200 بجراح. وادعى التنظيم أن الهجوم كان يستهدف خصيصاً "الزنادفة" في منطقة أغلبية سكانها من الشيعة وتوعد بمواصلة الهجمات.

في 2013، أشارت المحكمة الخاصة بلبنان التي عملت بناء على اتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، إلى حسن حبيب مرعي، وهو عضو في حزب الله، بوصفه المشتبه به الخامس في عملية قتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و22 آخرين في عام 2005. وكانت المحكمة الدولية قد أصدرت

قرار اتهام في عام 2011 بحق أربعة أشخاص آخرين هم مصطفى أمين بدر الدين وحسين حسن عنيسي وسليم جميل عياش وأسد حسن صبرا، وجميعهم من نشطاء حزب الله المشتبه بصلوعهم في عملية القتل في عام 2005. وضمت المحكمة الخاصة بلبنان إلى ولايتها القضائية أيضاً عملية قتل زعيم الحزب الشيوعي السابق جورج حاوي عام 2005 والهجومين على الوزيرين السابقين الياس المر ومروان حمادة، نظراً لتماثل طبيعة وخطورة هذه العمليات. إلا أن السلطات الحكومية أبلغت المحكمة بأنها لم تتمكن من احتجاز المتهمين أو تسليمهم لوائح الاتهامات الموجهة إليهم في تلك القضية. وفي يناير/كانون الثاني 2014، بدأت المحكمة الخاصة بلبنان أول محاكمة في قضية عياش وسائر المتهمين. قامت الحكومة سراً خلال العام بدفع المستحقات للمحكمة الخاصة بلبنان، رغم انتشار شائعات بأن الحكومة ستغض النظر عن الدفع تحاشياً لاستفزاز حزب الله.

ب. الاختفاء

لم ترد أية تقارير مؤكدة عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية خلال العام.

وواجه سوريون فروا إلى لبنان من الحرب الأهلية، بينهم ناشطون سياسيون وغيرهم من اللاجئين، خطر قيام أجهزة الأمن اللبنانية وغيرها أيضاً باستهدافهم ومضايقتهم واعتقالهم. وأكد ناشطون في المعارضة السورية أن عملاء النظام السوري الموجودين في لبنان قاموا باستهدافهم. وادعوا أنهم اضطروا إلى العمل سراً لحماية أنفسهم. بالإضافة لذلك، وقعت أحداث اختطاف طائفية انتقامية نتيجة لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة في عرسال.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

لا يحظر القانون بوجه خاص كافة أشكال التعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو العقوبة، وقد وردت تقارير عن قيام عدد من مسؤولي الأمن بتلك الممارسات. ويحظر قانون العقوبات استعمال العنف للحصول على اعتراف أو معلومات عن جريمة ما، ولكن القضاء نادراً ما لاحق مثل هذه الممارسات قضائياً أو حقق في الادعاءات المتعلقة بها. وأفادت منظمات حقوق إنسان محلية ودولية بقيام قوات الأمن بإساءة معاملة المحتجزين واستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات أو تشجيع المشتبه بهم على توريط أشخاص آخرين.

كما أفادت تقارير منظمات حقوق الإنسان بحدوث عمليات تعذيب في مراكز شرطة معينة وفي مرافق الاحتجاز التابعة لوزارة الدفاع وفي شعبة المعلومات التابعة لمديرية قوى الأمن الداخلي. نفت الحكومة استخدامها التعذيب، على الرغم من اعتراف السلطات بوقوع إساءة معاملة عنيفة أحياناً خلال التحقيقات الأولية في مراكز الشرطة أو المنشآت العسكرية حيث تم استجواب المشتبه بهم من دون تواجد محام. وقد ارتكبت هذه الإساءات في العديد من الوحدات بالرغم من وجود قوانين في البلاد تمنع القضاة من قبول اعترافات تم انتزاعها تحت الإكراه.

وتفيد التقارير قيام القوات المسلحة اللبنانية بتهديد وإساءة معاملة وتعذيب مدمني المخدرات، والمنخرطين في الدعارة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً والمخنثين، من المحتجزين، وكانت تلك المعاملة أمراً مألوفاً. كانت أكثر أساليب إساءة المعاملة التي تم التبليغ عنها هي الضرب بقبضة اليد والركل بالحذاء والضرب بأدوات كالعصي والخيزران والمساطر. ردت القوات المسلحة اللبنانية على

إدعاءات مماثلة في الأعوام السابقة وصرحت بأن التقارير تشوه سمعة المنظمة وطالبت بالتحقق من جميع المزاعم غير المؤكدة، رغم توافر أدلة في بعض الحالات، بما في ذلك تسجيلات شرائط فيديو تؤكد استخدام التعذيب في بعض المرافق.

وأفاد سجناء سابقون، ومعتقلون، ومجموعات حقوق إنسان محلية حسنة السمعة أن أساليب التعذيب وسوء المعاملة المطبقة اشتملت على عصب العينين المستمر، وتعليق المحتجزين من المعصمين المقيدون وراء الظهر، والضرب العنيف، والضرب على أخصص القدمين، والصعق بالصدمات الكهربائية، والاعتداء الجنسي، والإساءة النفسية، والغمر في الماء البارد، وقترات مطولة من الحرمان من النوم، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والتهديد باستخدام العنف ضد الأقارب، والحرمان من الملابس، والطعام، واستخدام المراحيض. كما كانت هناك مزاعم شائعة حول قيام القوات المسلحة اللبنانية تحديداً باستهداف جماعات المثليين ودأبت على الإساءة إليهم.

في 20 يونيو/حزيران، تم نشر تسجيل فيديو على موقع اليوتيوب، يظهر ضباط القوات المسلحة اللبنانية وهم يضربون السجناء في أكبر سجن في البلاد، سجن رومية. حيث يقوم الضباط بضرب الرجال بشدة بقضيب معدني. وقام أحد الحراس بجر سجين قبل أن يضربه ويضرب سجيناً آخر. كما أظهر شريط فيديو آخر قيام أحد الحراس بضرب سجين آخر، ثم أمر السجين أن يقبل قدميه قبل أن يركله في وجهه بحذائه. ورداً على صرخة الرأي العام، أدان وزير الداخلية نهاد المشنوق عملية تعذيب السجناء، وأكد بأنه سيتخذ كافة الإجراءات، كما تعهد وزير العدل أشرف ريفي بمتابعة التحقيقات لحين وضع آخر الجناة في السجن. ومنذ 1 ديسمبر/كانون الأول، تم احتجاز الحراس الثلاثة الذين ظهروا في شريط الفيديو بانتظار المحاكمة بسبب ضرب السجناء، بينما تم تبرئة وإطلاق سراح الشخص الرابع وهو المصور.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت ظروف السجون ومراكز الاحتجاز قاسية وغالبا ما افتقر السجناء إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وكانت الأوضاع في بعض السجون، مثل سجن رومية المركزي، تشكل تهديداً للحياة. لم تكن المرافق مجهزة لاستيعاب المعوقين من ذوي الإحتياجات الخاصة.

الأوضاع المادية: اعتباراً من 8 ديسمبر/كانون الأول كان هناك 5026 سجيناً ومعتقلاً، من بينهم معتقلون بانتظار المحاكمة ومعتقلون رهن الحبس الاحتياطي، في منشآت شيدت لاستيعاب 3,500 نزيل. وكان هناك حوالي 3,210 شخصاً في سجن رومية، المصمم ليتسع لـ 1500 فقط. وقد وضعت السلطات، في معظم الأحيان، المحتجزين بانتظار المحاكمة مع المسجونين المدانين. تم احتجاز النساء والرجال في مرافق منفصلة ولكن في ظروف احتجاز مماثلة، وجاء في إحصائيات مديرية قوى الأمن الداخلي أن هناك 132 قاصراً و283 امرأة بين المحبوسين.

كانت الظروف الصحية في السجون المكتظة رديئة وازدادت سوءاً في سجن رومية عقب أحداث الشغب المدمرة التي وقعت في عام 2011. ووفقاً لمسؤول حكومي، فإن معظم السجون افتقرت للنظافة والتهوية والإضاءة الكافية ولم يكن يتم تنظيم درجات الحرارة فيها بصورة متسقة. ولم يكن بإمكان السجناء الحصول بشكل منتظم على مياه صالحة للشرب (كما هو الحال مع الكثير من المواطنين اللبنانيين). وكان السجناء في سجن رومية ينامون العشرة منهم في كثير من الأحيان في غرفة بُنيت أساساً لتتسع لسجينين اثنين. تحسنت العناية الطبية الأساسية في سجن رومية نظراً لتوافر معدات أفضل وتحسن التدريب، ولكن عدد العاملين كان

غير كافٍ وكانت ظروف العمل سيئة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المرافق الطبية مكتظة بشكل كبير. ووفقاً لإحصائيات قوى الأمن الداخلي، توفى تسعة سجناء لأسباب طبيعية خلال العام. وقد اشتكت بعض المنظمات غير الحكومية من إهمال السلطات وعدم توفيرها الرعاية الطبية الملائمة للسجناء، مما يمكن أن يكون قد أسهم في حدوث بعض الوفيات. وأفادت تقارير قوى الأمن الداخلي بعدم وفاة أحد نتيجة لإساءة معاملة الشرطة ولم ترد أية حالات للإغتصاب في السجون خلال العام.

ووردت تقارير مفادها أن سجينات كُنَّ يقدمن الجنس مقابل "امتيازات وخدمات"، كالسجائر والطعام وظروف أفضل في زرناتهن، أو تقرير شرطة أكثر تساهلاً.

الإدارة: لم تكن عملية الاحتفاظ بالسجلات تتم بشكل ملائم. ففي الكثير من السجون، ظل سجناء في السجن بعد إتمامهم مدة عقوبتهم ولم يتم إطلاق سراحهم نتيجة سوء نظام حفظ السجلات. وقد استفاد بعض القصر من أحكام بديلة عن السجن. ورغم وجود طرق قانونية للحكم بتعليق العقوبة للبالغين والإفراج عنهم مع وضعهم تحت المراقبة بدل احتجازهم، إلا أنها لم تطبق. ويمكن للشخص المحكوم عليه بالسجن لفترة تزيد عن ستة أشهر الحصول على تخفيف للحكم لدى إثباته السلوك الحسن، وأنه لا يشكل تهديداً لنفسه أو للآخرين، وأنه قد استوفى شروطاً معينة، تبعاً لفئة الجريمة والأمر الصادر بإطلاق السراح. وكانت لجنة تخفيض العقوبات هي الجهة التي تنظر في طلبات تخفيف الأحكام. وكانت تتم مراجعة توصيات اللجنة من قبل إحدى غرف محكمة الاستئناف التي تتخذ القرار النهائي بشأن تخفيف الحكم.

لم يكن هناك أمين مظالم للسجون. ولم تقم السلطات بإنفاذ قانون عام 2005 الخاص باستحداث منصب أمين مظالم يعمل لصالح المواطنين. إلا أن مديرية قوى الأمن الداخلي وضعت لافتات في مراكز الاحتجاز تبيّن حقوق المحتجزين وكان لديها وحدة تفتيش. وعين وزير الداخلية مسؤولاً برتبة جنرال [عميد] قائداً لوحدة التفتيش ومسؤولاً برتبة عقيد قائداً لوحدة الشؤون الطبية وحقوق الإنسان. وصدرت للوحدتين تعليمات بالتحقيق في جميع الشكاوى. وبعد استكمال التحقيق، كانت السلطات تقوم بتحويل القضية إلى المفتش العام كي يتخذ الإجراء اللازم في حال الإجراءات التأديبية، أو إلى قاضي تحقيق عسكري لإجراء مزيد من التحقيق. وفي حال التثبت من وقوع اعتداء بدني، يعين المحقق العسكري فريقاً طبياً لتأكيد وقوع الاعتداء، ويصدر القاضي حكمه في نهاية الأمر بعد مراجعة القضية. ولم تكن قد توفرت أية إحصاءات بحلول نهاية العام بشأن عدد الشكاوى أو التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو القضائية التي تم اتخاذها.

عادة ما تقوم عائلات السجناء بالاتصال بوزارة الداخلية للإبلاغ عن الشكاوى مع أنه بإمكان مدراء السجون أيضاً فتح تحقيقات. ووفقاً لمسؤول حكومي كان مدراء السجون يقومون في أحيان كثيرة بحماية الضباط الخاضعين للتحقيق.

وقد قامت لجنة مديرية قوى الأمن العام للرصد ضد استخدام التعذيب وغيره من الممارسات غير الإنسانية في السجون ومراكز الاحتجاز بما لا يقل عن زيارة أو زيارتين تفقديتين للسجون في الأسبوع. وكانت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية هي الجهة المسؤولة عن مراقبة مركز الاعتقال التابع لوزارة الدفاع.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون ومراكز الاحتجاز من قبل جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ومن قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد حدثت هذه المراقبة بالفعل. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة 6,500 سجيناً في 29 سجوناً ومركز احتجاز خلال عام 2014.

كما قامت كيانات غير حكومية مثل حزب الله والمليشيات الفلسطينية بإدارة مراكز احتجاز غير رسمية؛ ولم تتوفر أية معلومات حول هذه المرافق.

التحسينات: حققت السلطات بعض التحسينات الطفيفة في القسم "ب" من سجن رومية، بما في ذلك الدهان، وتركيب حمامات ومغاسل جديدة، بالإضافة إلى أجهزة التلفزيون والمرآح. كما تم تركيب معدات طبخ جديدة في مطبخ سجن رومية، وتمت زيادة عدد وحدات الهاتف العامة التي تعمل ببطاقات كودية هاتفية، ليصل إلى 10. وأفادت مديرية قوى الأمن الداخلي بأن سجن طرابلس كان مزوداً بنظام تهوية ونظام الطاقة الشمسية خلال العام. وتم إنشاء مكتبة عامة، وصالة للألعاب الرياضية، ومركز طبي داخل سجن زحلة. كما تحسنت نوعية وكمية الطعام في سجن جبيل خلال العام. وتم تركيب هاتف عمومي يعمل بالبطاقات الهاتفية في سجن جبيل وسجن مرجعيون. وتم إصلاح شبكة الكهرباء في سجن بعبدان النسائي وتركيب كاميرات.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يتطلب القانون استصدار أوامر قضائية (عمليات الإعتقال والاحتجاز) فيما عدا حالات المطاردة النشطة. ورغم ذلك، فقد قامت الحكومة باعتقال واحتجاز أشخاص على نحو تعسفي.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تقع مسؤولية إنفاذ القانون على عاتق قوى الأمن الداخلي التي تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية. أما المديرية العامة لأمن الدولة، التابعة لرئيس الوزراء، ومديرية الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية، فمسؤولتان عن ضبط الحدود. أما القوات المسلحة اللبنانية، تحت إشراف وزارة الدفاع، فهي مسؤولة عن حفظ الأمن الخارجي ولكن يجوز لها أيضاً القيام بعمليات اعتقال واحتجاز المشتبه فيهم بدواعي الأمن القومي. قامت جميع هذه المنظمات بجمع المعلومات عن الجماعات التي تعتبرها تشكل خطراً محتملاً على أمن الدولة. ولكل جهاز أمني آلياته الداخلية الخاصة للتحقيق في قضايا الإساءة والإنتهاكات الخاصة بسوء السلوك. في عام 2012، أصدرت قوى الأمن الداخلي مدونة قواعد سلوك لتحديد واجبات عناصر قوى الأمن الداخلي والمعايير القانونية والأخلاقية التي يتعين عليهم الالتزام بها في تأدية واجباتهم. وتم تدريب قوى أمنية مختلفة على مدونة قواعد السلوك. واستمرت السلطات المدنية في الاحتفاظ بسيطرة فعالة على قوات الأمن. إلا أنه ذُكر أن المسؤولين في قوى الأمن الحكومية كانوا يتمتعون بمقدار من الحصانة الضمنية من العقاب نظراً لعدم وجود معلومات علنية متوفرة حول نتائج الملاحقات القضائية. وافترقت الحكومة إلى الآليات الخاصة بالتحقيق ومعاينة مرتكبي جرائم الإساءة والفساد. توجد آليات داخلية للتعامل مع الشكاوى داخل قوات الأمن.

تم تأسيس قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 425 و 426، في عام 1978 لتأكيد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، واستعادة السلام والأمن، ومساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة السيطرة على أراضيها. نص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 على أن الغرض من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) هو مراقبة وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله بعد الحرب بينهما عام 2006، ومرافقة القوات المسلحة اللبنانية في انتشارها بجنوب لبنان، والمعاونة في تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين وتدريب العودة الآمنة للمشردين، ومساعدة الحكومة في تأمين حدودها.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المعتقلين

يتطلب القانون بوجه عام استصدار أمر قضائي بالإعتقال وينص على الحق في الفحص الطبي، والإحالة إلى المدعي العام في خلال 48 ساعة من التوقيف. إذا احتجزت السلطات أحد الأشخاص لفترة تزيد عن 48 ساعة بدون توجيه اتهام رسمي، يعتبر الإعتقال تعسفاً، ويجب إطلاق سراح الشخص المحتجز أو إصدار طلب رسمي بمد فترة الإعتقال. ينص قانون الإجراءات الجنائية على امكانية احتجاز الشخص لدى الشرطة على ذمة التحقيق لمدة 48 ساعة، إلا إذا كانت التحقيقات تتطلب وقتاً إضافياً، وفي هذه الحالة يجوز تجديد فترة الحبس لمدة 48 ساعة أخرى.

كما ينص أيضاً قانون الإجراءات الجنائية على أنه منذ لحظة الإعتقال، يحق للشخص المشتبه به أو المدعى عليه الإتصال بأفراد عائلته، ورب عمله، ومستشار قانوني يختاره، أو أي شخص من المعارف، أو مترجم، ومن حقه أن يُجرى له فحص طبي بموافقة المدعي العام. إلا أن القانون لا يذكر إن كان يحق للمحامي حضور جلسة الإستجواب المبدئي مع الشرطة القضائية. وبصفة عملية، لا يجوز للمحامي حضور جلسة الإستجواب المبدئي مع الشرطة القضائية. وفي إطار القانون، يمكن أن يتم احتجاز المشتبه به في مخفر الشرطة لعدة ساعات قبل أن يحصل على حق الإتصال بمحام. إذا كان المشتبه به من غير القادرين مالياً على تعيين مستشار قانوني، يتعين على السلطات توفير مساعدة قانونية مجانية. إلا أن القانون لا يتطلب من الشرطة القضائية إخطار الفرد الذي ليس له مستشار قانوني بحقه في طلب محام من نقابة المحامين في بيروت أو طرابلس.

ولا يفرض القانون على السلطات إخطار الأشخاص المحتجزين بحقوقهم في التزام الصمت. تنص بنود كثيرة من القانون ببساطة أنه إذا رفض الشخص المستجوب الإدلاء بأية أقوال أو التزم الصمت، يجب تسجيل ذلك وأن الشخص المحتجز يجب "ألا يكون تحت ضغط أو إكراه للتكلم أو الخضوع للإستجواب أو التهديد بإلغاء أقواله".

ينص القانون على أن فترة الإحتجاز للجنة لا يجب أن تزيد على شهرين. ويمكن تمديد هذه الفترة إلى شهرين إضافيين كحد أقصى. ولا يجوز أن تزيد فترة الحبس عن ستة شهور بالنسبة للجنائية، ولكن فترة الإحتجاز قابلة للتجديد. ويُستثنى من هذه الحماية المشتبه بهم والمتهمين في جرائم القتل أو من سبقت إدانتهم بجرائم، وجرائم المخدرات، وتعريض أمن الدولة للخطر، وجرائم العنف، والجرائم المرتبطة بالإرهاب.

قد تتم مقاضاة الموظفين الحكوميين المسؤولين عن الاعتقال المطول بتهمة التسبب في الحرمان من الحرية الشخصية، إلا أنه نادراً ما كانت السلطات توجه هذه الاتهامات. ويفرض القانون على السلطات إعلام المحتجزين بالتهمة التي تم توجيهها إليهم. فالمتهم الذي يقبض عليه وهو يرتكب جريمة يجب إحالته ليمثل أمام قاضي التحقيق، وهو الذي يقرر ما إذا كان سيصدر قرار توجيه الإتهام أو يأمر بإطلاق سراح المتهم. وينص القانون على توفير الكفالة في جميع الحالات بصرف النظر عن التهم رغم أن مبالغ الكفالات المطلوبة قد تكون باهظة للغاية.

أخفقت السلطات في الإلتزام بالكثير من بنود القانون، واستمرت قوى الأمن الحكومية، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة الخارجة على القانون مثل حزب الله، في ممارسة عمليات الإعتقال الخارجة عن الإطار القضائي والإحتجاز، بما في ذلك الحبس الإنفرادي بمعزل عن العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، يسمح القانون لعناصر الإستخبارات العسكرية بالإعتقال دون أوامر قضائية في القضايا المرتبطة بالأفراد العسكريين أو المدنيين المشتبه بهم في عمليات تجسس أو خيانة أو حيازة أسلحة.

الإعتقال التعسفي: لم ترد حالات واضحة عن احتجاز تعسفي للمواطنين، ولكن استمرت القضايا من الأعوام السابقة، وفقاً لتقارير منظمات غير حكومية محلية. وأفادت منظمات المجتمع المدني بأن السلطات كثيراً ما كانت تحتجز الرعايا الأجانب بصورة تعسفية.

الإحتجاز قبل المحاكمة: وفقاً لإحصاءات قوى الأمن الداخلي، كان 3,853 من أصل 6,502 شخصاً محتجزين في السجون بانتظار المحاكمة اعتباراً من 8 ديسمبر/ كانون الأول. وقد عبر مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن دواعي القلق بخصوص الإحتجاز التعسفي قبل المحاكمة دون الحصول على تمثيل قانوني ورفض دعم بناء سجون لحين إيجاد حل للمشكلة الخطيرة الخاصة بالإعتقال التعسفي قبل المحاكمة. وقد أشارت إحدى الدراسات التي قام بها المركز اللبناني لحقوق الإنسان إلى أن المحتجزين يقضون في المتوسط حوالي عام في فترة الإحتجاز قبل المحاكمة. وكان المتهمون بجرائم القتل يمضون في المتوسط ثلاثة أعوام ونصف العام في الإحتجاز السابق للمحاكمة. وقد ظل الكثير من المسجونين السلفيين لفترات مطولة من الإحتجاز السابق للمحاكمة، بما في ذلك المحتجزون في أحداث قتل نهر البارد في عام 2007.

وقد أخضعت قوات أمن الدولة وفصائل فلسطينية مستقلة للاجئين الفلسطينيين للاعتقال والإحتجاز التعسفيين.

هـ. الحرمان من المحاكمة العننية المنصفة

ينص الدستور على استقلالية القضاء، ولكن السلك القضائي كان خاضعاً لضغوط سياسية، وخاصة في مجال تعيين ممثلي الادعاء وقضاة التحقيق الرئيسيين. وقد تدخل السياسيون من ذوي النفوذ وضباط المخابرات في بعض الأحيان مستخدمين نفوذهم وعلاقاتهم الوظيفية لحماية مناصريهم من الملاحقة القضائية. وفي بعض الأحيان التمس أشخاص متورطون في قضايا روتينية مدنية وجنائية مساعدة شخصيات بارزة للتأثير على نتائج قضاياهم.

إجراءات المحاكمة

يفترض أن المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم. تتم المحاكمات عادة بطريقة علنية، ولكن يجوز للقضاة استخدام تقديرهم الشخصي وأن يأمرؤا بأن تكون جلسة المحاكمة مغلقة. ولا توجد محاكمة أمام هيئة محلفين. يحق للمتهمين التواجد أثناء محاكمتهم، والتشاور مع محام في الوقت المناسب، وأيضاً استجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم. ويمكن للمتهمين تقديم شهود وأدلة لصالحهم، كما يحق لمحاميتهم الاطلاع على الأدلة المتصلة بقضاياهم الموجودة في حوزة الحكومة. وللمتهمين الحق في عدم التعرض للإكراه على الإدلاء بالشهادة أو الاعتراف بالذنب؛ ولهم حق الإستئناف.

والقضاء العسكري هو الجهة ذات الصلاحية للنظر في الدعاوى المتعلقة بالعسكريين وأيضاً بالمدنيين المتهمين بقضايا التجسس والخيانة وحباسة الأسلحة والتهرب من الخدمة العسكرية. ويجوز محاكمة المدنيين في قضايا أمنية، والأفراد العسكريين في قضايا مدنية. ولدى القضاء العسكري محكمة دائمة ومحكمة نقض (تميز). وتبت محكمة التمييز في استئنافات أحكام المحكمة الدائمة. ويترأس المحكمة العليا قاض مدني. يتمتع المدعى عليهم أمام المحاكم العسكرية بنفس الحقوق الإجرائية التي للمتهمين أمام المحاكم العادية. وقد عبرت مجموعات حقوق الإنسان عن دواعي القلق الخاصة بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، ومدى حصولهم على إجراءات المحاكمة وفقاً للأصول القانونية، وعدم مراجعة المحاكم العادية للأحكام الصادرة.

وفقاً لإتفاقية تم إبرامها بين الحكومة اللبنانية والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، لا تدخل قوات الأمن اللبنانية مخيمات الفلسطينيين في لبنان؛ ولكنها تبقى بالخارج عند البوابة وتقوم بالتدقيق في السيارات وبطاقات الهوية. ونتيجة لذلك، أصبحت مخيمات مثل عين الحلوة مشهورة بانعدام الإنضباط وصارت بمثابة

جيوب خارجة على القانون داخل الأراضي اللبنانية، وقد صرحت السلطات اللبنانية بتواجد عناصر جهادية متطرفة وأجنبية ضمن سكان المخيمات.

أما الفصائل الفلسطينية المتخاصمة، والمفروض أن تقوم بتوفير الأمن في المخيمات، فغالباً ما حاربت بعضها البعض في محاولة للإمساك بزمام السلطة، وهذه الجماعات سيطرت أيضاً على النظام القضائي في المخيمات. وقد تنوعت الأنظمة الحاكمة إلى درجة كبيرة، حيث كانت بعض المخيمات خاضعة لقوات أمن فلسطينية مشتركة، بينما كانت مخيمات أخرى تحت التأثير القوي والكبير لقوات الميليشيا المحلية. وعملت الجماعات الفلسطينية في مخيمات اللاجئين بطريقة مستقلة وفقاً لنظام قضائي تعسفي خارج نطاق الدولة. فعلى سبيل المثال، حاولت اللجان الشعبية المحلية داخل المخيمات حل الخلافات والنزاعات عن طريق أساليب الوساطة غير الرسمية ولكنها كانت أحياناً تقوم بتحويل المتهمين بجرائم أكثر خطورة (القتل والإرهاب مثلاً) إلى السلطات المحلية للمحاكمة. وكونت عدة فصائل فلسطينية قوة أمن مشتركة للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار والأمن داخل مخيم عين الحلوة، ولكن هذه القوة الأمنية واجهت تحديات متزايدة للسيطرة على المخيم من جانب جماعات إسلامية ناشئة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أية تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

هناك هيئة قضائية مستقلة للبت في القضايا المدنية، ولكن نادراً ما كانت ترفع إليها القضايا المدنية للحصول على تعويضات عن انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان. ولم تكن هناك خلال العام أية أمثلة على قيام محكمة مدنية بمنح شخص تعويضاً عن مثل تلك الانتهاكات.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر القانون هذه الأفعال، ولكن السلطات تدخلت في أحيان كثيرة في خصوصية الأشخاص الذين اعتُبروا أعداءً للحكومة. ووردت تقارير عن قيام الجهاز الأمني بمراقبة البريد الإلكتروني الخاص بالأفراد وسائر المراسلات الرقمية.

يجوز القانون مراقبة المكالمات الهاتفية بعد الحصول على تخويل مسبق بذلك من رئيس الوزراء بناء على طلب من وزير الداخلية أو وزير الدفاع.

كما أن الميليشيات والقوات غير اللبنانية العاملة خارج منطقة سلطة الحكومة المركزية انتهكت في الكثير من الأحيان حقوق المواطنين المتعلقة بالخصوصية. وقامت فصائل مختلفة من جهات فاعلة غير الدول، مثل حزب الله، باستخدام شبكات من المخبرين، ومراقبة الاتصالات الهاتفية بغرض الحصول على معلومات عن الأشخاص الذين تعتبرهم خصوماً لها.

تسببت غارات القوات المسلحة اللبنانية على مخيمات اللاجئين السوريين في إلحاق أضرار مادية بالمنشآت أثناء عمليات الإعتقال.

أما قضايا الأحوال الشخصية فتفصل فيها قانونياً المحاكم الدينية، التي طبقت قوانين دينية خاصة بطوائف مختلفة وتدخلت في بعض الأحيان في الأمور العائلية وحضانة الأطفال في قضايا الطلاق. يتعين على الأسر تسجيل مواليد اللاجئين والحصول على شهادات الميلاد من الوزارات اللبنانية، الأمر الذي ظل صعب المنال حيث أن تلك الوزارات اشترطت توفير إثباتات للإقامة الشرعية والزواج الشرعي.

ز. استخدام القوة المفرطة وارتكاب انتهاكات أخرى في النزاعات الداخلية

في أوائل أغسطس/آب 2014، شن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق والشام وسائر الجماعات المتطرفة هجمات على مدينة عرسال الواقعة في وادي البقاع، وهي مركز رئيسي للاجئين. ولحماية المواطنين قام الجيش بإخلاء عرسال، الأمر الذي أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من المواطنين واللاجئين السوريين خلال الهجمات المضادة. تلقى بعض المواطنين المشردين مساعدات من جماعات الدعم. وقام الجيش بإغلاق المدينة لعدة أيام وعدم السماح بدخول جماعات حقوق الإنسان، مما حد من قدراتها على التحقيق في تصرفات الجيش.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل القانون حرية التعبير والصحافة وينص على أنه لا يجوز فرض القيود إلا في ظل الظروف الاستثنائية. وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق بشكل عام، إلا أنه كانت هناك بعض القيود، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية.

حرية التعبير عن الرأي: للأفراد الحرية في انتقاد الحكومة ولكن القانون يحظر عليهم الإنتقاد العلني للرئيس (وقد خلا منصبه على مدار العام) أو الزعماء الأجانب. كما قامت السلطات بإعاقة التعبير عن بعض وجهات النظر.

حريات الصحافة ووسائل الإعلام: كانت وسائل الاعلام المستقلة نشطة وعبرت عن طيف واسع من وجهات النظر المختلفة. ولغالبية وسائل الإعلام إنتماؤها السياسية، وهو ما كان في بعض الأحيان سبباً في إعاقة قدرتها على العمل بحرية في المناطق التي تسيطر عليها جماعات سياسية أخرى، كما أن ذلك أثر على تقاريرها. وقامت جماعات محلية، وطائفية وأجنبية بدعم وسائل الإعلام التي تعبر عن وجهات نظرها. يقيد القانون الحرية في إصدار ونشر وبيع الجرائد. يجب أن يتقدم الناشر بطلب الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام بالتشاور مع نقابة الصحفيين (إتحاد الصحافة).

ويحظر قانون الإعلام السمعي والبصري البث المباشر لأية اجتماعات سياسية أو دينية غير مصرح بها وبعض المناسبات الدينية، كما يحظر بث "أية تعليقات تسعى للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة الأمة واقتصادها ووضعها المالي، أو أية مواد إباحية أو مواد دعائية أو ترويج لأية علاقات مع إسرائيل." يجب أن تحصل وسائل الإعلام على تصريح من مجلس الوزراء، بناءً على توصية من وزير الإعلام، لبث الأخبار السياسية والبرامج بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما يحظر القانون بث برامج تسعى إلى التأثير على النظام العام أو إلحاق الإذى بالدولة أو بعلاقاتها مع دول عربية وأجنبية، أو النيل من سلامة هذه الدول.

كما يحظر القانون بث البرامج التي تسعى إلى الإضرار بالأخلاق العامة أو البرامج التي تشعل الفتنة الطائفية أو تهين المعتقدات الدينية.

في 18 سبتمبر أيلول، أقرت المحكمة بأن كرمى خياط، نائب الرئيس التنفيذي ونائب المدير الإخباري لقناة الجديد التلفزيونية، مذنبه بتهمة انتهاك حرمة المحكمة عن طريق تجاهل أمر المحكمة بإزالة المواد الإعلامية المنشورة عام 2012 بخصوص الشهود السريين أمام المحكمة من موقع المحطة على الإنترنت. وقد برأت المحكمة كرمى خياط من التهم الأكثر خطورة والتي تتمثل في ترهيب الشهود. كما تم تبرئة المحطة من المسائلة القانونية المشتركة بخصوص التهمتين. وكان ذلك هو الحكم الأول الصادر عن المحكمة الخاصة بلبنان.

العنف والمضايقة: في 17 مايو، قام أحد الجناة المجهولين بضرب الصحفي هلال حبلي المسؤول عن موقع صيدا نت. قام شخص مجهول الهوية بتهديد أم الصحفية ديما صادق في 15 مايو، بعد أن نشرت ابنتها تعليقاً على موقع الفيسبوك الخاص بها تنتقد الحكم الصادر ضد وزير الإعلام السابق ميشال سماحة الذي أدرجته الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب الدولي؛ وقد تم إجبار ديما صادق على إزالة التعليق.

وفي الإحتجاجات اللبنانية التي نظمتها جمعيات المجتمع المدني في 22 و23 أغسطس/آب ضد الحكومة لفشلها في معالجة النفائات، أصابت قوات الأمن حوالي 10 من الإعلاميين، وضربتهم بالهراوات، وألقت الحجارة عليهم، وأحدثت تلفيات مقصودة للمعدات التي كانت بحوزتهم. وفي 20 سبتمبر/أيلول، قامت جماعات إجرامية مسلحة لها انتماء سياسي بالهجوم على الصحفي أسامة قادري من جريدة الأخبار. وتفيد التقارير بأن الجماعات لم يعجبها الوصف السلبي للقادة السياسيين خلال الإحتجاجات على مسألة معالجة النفائات في ساحة الشهداء ببيروت.

الرقابة أو تقييد المحتوى: يسمح القانون، الذي استخدمته السلطات على نحو انتقائي، بالرقابة المسبقة على المواد الإباحية، والآراء السياسية، والمواد الدينية التي تعتبر تهديداً للأمن القومي أو إهانة لكرامة رئيس الدولة أو الزعماء الأجانب. قامت مديرية الأمن العام بمراجعة ومراقبة جميع الصحف الأجنبية، والمجلات، والكتب لتحديد إمكانية دخولها للبلاد. وقد أدى العنف السياسي والترهيب خارج نطاق القضاء إلى ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية.

ويتضمن القانون توجيهات عامة تتعلق بالمواد التي تعتبر غير مناسبة للنشر في كتاب أو صحيفة أو مجلة. ويمكن أن يؤدي أي انتهاك للخطوط التوجيهية إلى سجن المؤلف أو فرض غرامة عليه.

وفي حين أنه يمكن للمؤلفين نشر كتبهم قبل حصولهم على إذن مسبق من مديرية الأمن العام، إلا أنه يجوز للمديرية قانونياً، في حال احتواء الكتاب على مواد تخرق القوانين، مصادرة الكتاب وتقديم المؤلف للمحاكمة. ويمكن أن تعتبر السلطات تلك المواد في بعض الحالات تهديداً للأمن الوطني. ولم يتم مقاضاة مثل هذه المخالفات في المحاكم استناداً إلى قانون المطبوعات وإنما على أساس القانون الجنائي أو غيره من القوانين. وبالتالي، فإن نشر كتاب يحتوي على مواد غير مصرح بنشرها بدون موافقة مسبقة يمكن أن يعرض المؤلف لصدور حكم عليه بالسجن وبدفع غرامة ومصادرة المواد المنشورة.

ويحق للسلطات الموالية لأية جماعة دينية معترف بها أن تطلب من دائرة الأمن العام مصادرة كتاب. ويحق للحكومة مقاضاة الصحفيين المخالفين والمنشورات المخالفة في محكمة المطبوعات.

في 14 يناير كانون الثاني، أصدر المدعي العام أمر تفتيش وتحقيق ضد الصحفي السوري فيصل القاسم، بعد أن أهان الجيش اللبناني في مواقع التواصل الاجتماعي. في 19 يناير/كانون الثاني، قام مكتب الرقابة بمديرية الأمن العام، بحظر توزيع جميع الإصدارات منذ ذلك اليوم، للجريدة اليومية "الو موند وصحيفة "ليبيراسيون"، بعد إعادة نشر رسوم كاريكاتيرية عن المجلة الفرنسية الأسبوعية شارلي إيبدو التي تعتبرها مديرية الأمن العام مهينة للأديان. في 18 أبريل/نيسان، قام ضابط بقوى الأمن الداخلي بمنع المراسل بقناة تلفزيون المستقبل سلمان العنداري من تصوير واجهة سجن رومية، وهو موقع للعديد من الإنتهاكات والإساءات المزعومة للسجناء. في 1 سبتمبر/أيلول، قامت قوات شرطة مكافحة الشغب بالإخراج القسري للصحفيين الذين كانوا يقومون بتغطية احتلال تيار المجتمع المدني لمبنى وزارة البيئة في احتجاج على أزمة النفايات، أثناء إخلاء المبنى من المتظاهرين الذين ألقوا باللوم على الوزير بوصفه سبب الأزمة. وقام ضباط الشرطة بضرب الصحفيين داخل وخارج المبنى، ومصادرة المعدات التي بحوزتهم أو تعطيلها.

قوانين القذف والتشهير: تتضمن الاتفاقية الأمنية لعام 1991 بين الحكومتين اللبنانية والسورية، التي كانت لا تزال سارية المفعول بنهاية العام، بنداً يمنع نشر أية معلومات تُعتبر مضرّة بأمن أي من الدولتين.

في أكتوبر/تشرين الأول أُلقت السلطات القبض على سيدة فلسطينية بتهمة تشويه سمعة الجيش وفقاً للمادة 403 من قانون العقوبات بعد أن أدلت بأقوالها في مقابلة وأشارت إلى مزاعم اغتصاب وتعذيب على أيدي ضباط من القوات المسلحة اللبنانية في عام 2013. تم إخلاء سبيل المرأة بكفالة، وبنهاية العام كان القاضي لا يزال بصدد تقرير ما إذا كان سيرفع دعوى ضدها في المحكمة.

تأثير الجهات غير الحكومية: سعت الجماعات الإسلامية المتطرفة أحياناً إلى تعطيل حرية الصحافة عن طريق الإكراه والتهديد بالعنف.

حرية الإنترنت

لا يقيد القانون الوصول إلى الإنترنت واستخدامها. ومع ذلك كان هناك انطباع في أوساط مصادر مطلعة بأن الحكومة كانت تراقب البريد الإلكتروني وفيسبوك وغرف الدردشة حيث يقوم الأفراد والمجموعات بالتعبير عن آرائهم. وذكرت تقارير أن الحكومة فرضت رقابة على بعض مواقع الإنترنت لحجب مواقع لعب القمار والمواد الإباحية والمواد الدينية المستفزة، إلا أنه لم ترد تقارير محققة بأن الحكومة حاولت، بطريقة منهجية، جمع معلومات شخصية يمكن التعرف على هوية أصحابها عن طريق الإنترنت. وقام نشطاء رقميون بتسريب مراسلات بين المؤسسات الحكومية تبين أن وكالات الاستخبارات سعت لشراء برامج للتجسس.

وفي غياب قوانين تحكم وسائل الإعلام على الإنترنت والنشاطات على الإنترنت، قامت وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لقوى الأمن الداخلي وغيرها من الهيئات الحكومية باستدعاء صحفيين وأصحاب مدونات وناشطين لاستجوابهم بشأن تغريدات ومنشورات على فيسبوك وفي مدونات تنتقد شخصيات سياسية.

وكانت القيود على حرية التعبير المتعلقة بالمساس بشخص الرئيس سارية أيضاً على وسائل التواصل الاجتماعي على فيسبوك وتويتر، والتي اعتبرتها السلطات شكلاً من أشكال النشر لا مراسلات خاصة. ووردت أيضاً تقارير تفيد بقيام جماعات سياسية بتخويف أفراد وناشطين بسبب ما ينشرونه على الإنترنت.

في أغسطس/آب، استهدفت حملة عبر الإنترنت الناشط والمدون أسعد ذبيان، أحد الشخصيات الرئيسية في تيار المجتمع المدني المناهض للفساد وتراكم القمامة في حملة "طلعت ريحتكم" على خلفية منشورات له على الفيسبوك دونها في عامي 2013 و2014 عن الأعياد الدينية. وحملة الإنترنت التي يزعم بأنه تم تنظيمها بواسطة التيار الوطني الحر اتهمت ذبيان بتشوية الطقوس الدينية عن طريق منشوراته عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ ولم يتم إتخاذ أي إجراء عقب توجيه الاتهامات الأولية.

كان الوصول إلى الإنترنت متاحاً وقد تم استخدام الشبكة على نطاق واسع. وكان الإنترنت منتشرًا بنسبة 74.7 في المئة في 2014، وفقاً للإتحاد الدولي للاتصالات.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لا توجد قيود حكومية خاصة على الحرية الأكاديمية، ولكن قوانين القذف والتشهير تنطبق على ذلك. وقد فرضت الحكومة رقابة على الأفلام والمسرحيات وغيرها من النشاطات الثقافية. قامت مديرية الأمن العام بمراجعة جميع الأفلام والمسرحيات وحظرت تلك التي اعتبرتها مهينة للحساسيات الدينية أو الاجتماعية. افترقت عملية صنع القرار في مديرية الأمن العام إلى الشفافية وتأثرت بوجهات نظر المؤسسات الدينية والجماعات السياسية. كما مارست الشخصيات الثقافية والناشطون في الفنون رقابة ذاتية لتحاشي الإحتجاز أو الحرمان من حرية التنقل. في 31 مايو/أيار، رفضت مديرية الأمن العام، خلال مهرجان كابيريوليه للأفلام القصيرة، منح تصريح لعرض فيلم سوليتير، وفي يناير/كانون الثاني، صرحت منظمة مارش غير الحكومية بأن مكتب الرقابة فرض حظراً على العديد من نصوص مسرحياتها؛ وذكرت مديرية الأمن العام بأنها رهنّت موافقتها بتغيير النصوص المسرحية.

ب. حرية التجمع السلمي والانضمام للتجمعات

حرية التجمع

كفل الدستور حرية التجمع مع بعض الشروط التي ينص عليها القانون، لكن الحكومة حدّت من هذا الحق في بعض الأحيان. ويُطلب من الجهات المنظمة للتجمعات الحصول على تصريح من وزارة الداخلية قبل أية مظاهرة بثلاثة أيام. كانت الوزارة تمتنع أحياناً في السنوات السابقة عن منح التصاريح للمجموعات التي تعارض مواقف الحكومة، إلا أنه لم تتوفر أمثلة معروفة عن تطبيق مثل ذلك التقييد خلال العام.

كما أن قوات الأمن كانت تتدخل أحياناً لتفريق التظاهرات، وكان ذلك يحدث عادة لدى اندلاع الاشتباكات بين محتجين لديهم مواقف متناقضة.

في 19 أغسطس/آب، اصطدمت قوات الشرطة مع نشطاء المجتمع المدني من حركة "طلعت ريحتكم" الذين كانوا يحتجون على الشلل الحكومي إزاء تراكم النفايات في الشوارع، وبخصوص مزاعم حول مناقشات للحكومة انطوت على مزايدات فاسدة لحل أزمة النفايات، كما انتقدت عجز الحكومة عن حل الأزمة. استخدمت قوات الأمن القوة لتفريق المتظاهرين؛ وأطلقت قوات الأمن المياه المضغوطة من خرطوم مياه، كما قامت بركل وضرب المتظاهرين بالهراوات لصددهم عن إزالة الأسلاك الشائكة التي تفصلهم عن مبنى البرلمان. وأفادت تقارير منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان بأن تصرفات الشرطة أسفرت عن إصابة مئات المواطنين، وتم نقل الكثير من المتظاهرين إلى المستشفى. وقامت وزارة الداخلية بإجراء تحقيق

داخلي بخصوص استخدام العنف وأحالت إثنين من ضباط قوى الأمن الداخلي إلى المجلس التأديبي. وواجه ستة ضباط إجراءات تأديبية نتيجة "لاستخدام القوة المفرطة".

في 16، و20 سبتمبر/أيلول، أثناء المظاهرات الإضافية من جانب تيار المجتمع المدني والتي عمت بيروت احتجاجاً على موضوع النفائات، قامت عصابات تحركها دوافع سياسية بمهاجمة المتظاهرين السلميين بدعوى إهانة قادة سياسيين بالإسم.

واستمرت المظاهرات الاحتجاجية على تراكم النفائات إنما على صعيد محدود خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، وتم احتجاز الكثير من المحتجين في الفترة ما بين أغسطس/آب وأكتوبر. وفي نهاية المطاف أطلقت قوات الأمن سراح جميع المتظاهرين بعد فترات احتجازهم المبدئية. ولم ترد أية تفاصيل عن العدد الإجمالي للمتظاهرين الذين اعتقلتهم قوات الأمن كما لم يكن معروفاً عدد الإتهامات التي واجهوها.

وقامت منظمات غير حكومية مناصرة لحقوق المرأة، خاصة تلك التي تركز على مكافحة العنف المنزلي، بتنظيم احتجاجات وحملات إعلامية قوبلت ببعض التدخل من قبل قوات الأمن.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها ولكن ببعض الشروط التي يحددها القانون، وقد احترمت الحكومة القانون بشكل عام.

ففي حين أنه لا يُفرض الحصول على ترخيص لتأسيس جمعية، يتعين إشعار وزارة الداخلية كي يتم الاعتراف بقانونية الجمعية، كما يجب أن تتحقق الوزارة من أن المنظمة تحترم النظام العام والآداب والأخلاق العامة وأمن الدولة. قامت الوزارة أحياناً بفرض قيود إضافية ومتطلبات غير متنسقة وامتنعت عن الموافقة. وقامت الوزارة في بعض القضايا بإرسال أوراق الإشعار بتشكيل الجمعية إلى قوات الأمن للقيام بالتحري عن أعضاء المنظمة المؤسسين. ويجب على المنظمات دعوة ممثلي الوزارة إلى أي اجتماع عام يصوت فيه الأعضاء على القانون الأساسي الداخلي أو إدخال تعديلات عليه أو على مناصب في مجلس الإدارة. ويجب أن تصادق الوزارة بعدها على التصويت أو الانتخاب. ويمكن أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى حل المنظمة بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

ويتعين أن يصدر مجلس الوزراء الترخيص لكل الأحزاب السياسية (أنظر القسم 3).

وقد واجهت المنظمات غير الحكومية المستقلة في المناطق الواقعة تحت سيطرة حزب الله مضايقات مع تخويف، بما في ذلك الضغوط الإجتماعية والسياسية والمالية. وأفادت تقارير بقيام حزب الله بدفع مبالغ للشباب الذين عملوا في منظمات "غير مقبولة" كحافز لترك تلك المنظمات غير الحكومية.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع <http://www.state.gov/religiousfreedomreport>

د. حرية التنقل داخل البلد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين، والأشخاص عديمو الجنسية

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن. وقد احترمت الحكومة بصفة عامة تلك الحقوق بالنسبة للمواطنين اللبنانيين، بيد أنها وضعت قيوداً ومحددات بالغة على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما فرضت خلال العام قيوداً إضافية على اللاجئين السوريين. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني، قام مكتب السامية لحقوق اللاجئين بالأمم المتحدة بتسجيل 1,070,189 من اللاجئين السوريين. وكانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقدم المساعدة للاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان (العدد الرسمي يقل عن 450,000 ولكن العدد التقديري هو 300,000)، علاوة على اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في سوريا وفروا إلى لبنان بعد عام 2011 وتم تسجيلهم في الوكالة في لبنان (ويبلغ عددهم حوالي 42,000).

التنقل داخل البلد: استمرت الحكومة في الإشراف على نقاط التفتيش الأمنية، بصفة أساسية في المناطق العسكرية وسائر المناطق الأمنية التي تخضع لقيود. كما ظل حزب الله يسيطر على نقاط التفتيش في بعض المناطق ذات الغالبية الشيعية. ولم تتمكن القوات الحكومية عموماً من إنفاذ القانون في الأحياء الجنوبية من بيروت حيث يسيطر حزب الله وعادة لم تدخل معسكرات الفلسطينيين اللاجئين. وأفادت وكالة الأونروا بأنه يمكن للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية التنقل من منطقة إلى أخرى داخل البلد. إلا أنه كان يتعين الحصول على موافقة المديرية على نقل تسجيل مكان الإقامة بالنسبة للاجئين المقيمين في المخيمات. وصرحت الأونروا بأن المديرية كانت توافق بصفة عامة على تلك التنقلات. وفي عام 2012، ألغت السلطات المتطلبات الخاصة بالحصول على تصريح للدخول إلى مخيم نهر البارد، ولم يكن مطلوباً من اللبنانيين والفلسطينيين إبراز بطاقات الهوية عند نقاط التفتيش التابعة للجيش اللبناني خارج المعسكر.

وفقاً للوائح الدخول التي أصبحت سارية في يناير/كانون الثاني، يتعين على اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان دفع رسم تجديد مقداره 300,000 ليرة (200 دولار) لكل شخص بالغ من العمر 15 سنة أو أكثر عن كل فترة 12 شهر إضافية يريد الأشخاص البقاء خلالها في البلد. وفي ضوء موارد اللاجئين المتناقصة، أصبحت رسوم تجديد الإقامة تشكل عائقاً وتحدياً كبيراً، وأصبح من الصعب على معظم اللاجئين تحمل تلك الرسوم. وعلى نحو مشابه، فبالرغم من تصريحات مديرية الأمن العام بأنه من الممكن للفلسطينيين اللاجئين من سوريا تجديد الإقامة لمدة 3 شهور عند دفع 300,000 ليرة لبنانية (200 دولار)، إلا أن تطبيق ذلك لم يكن متسقاً، بالإضافة إلى أن هذه التكلفة كانت باهظة جداً بالنسبة لمعظم اللاجئين. وبالإضافة إلى الرسم، أصبح لزاماً على اللاجئين تقديم وثائق الإسكان القانونية، والتوقيع على تعهد بعدم العمل، وفي بعض الحالات الحصول على كفيل لبناني. ونظراً لهذه اللوائح، فقد أصبح الكثير من اللاجئين غير قادرين على تجديد وثائقهم القانونية، الأمر الذي أثر بدرجة كبيرة على حرية تحركاتهم نظراً لتعرضهم لعمليات توقيف واعتقالات منتظمة عند نقاط التفتيش. وبحلول شهر نوفمبر/تشرين الثاني، أشارت التقديرات العائلية المشتركة الخاصة بالأمم المتحدة أنه من بين 100,000 عائلة، هناك 87 بالمائة من العائلات التي لديها فرد واحد على الأقل بدون وضع قانوني. وأفاد اللاجئون السوريون بأنهم إن تم توقيفهم عند نقاط التفتيش ولم يكن بحوزتهم تأشيرة دخول صالحة أو وثائق سفر، كانوا غالباً ما يتم احتجازهم في مركز الاحتجاز بمديرية الأمن العام، وهو مرفق دون المستوى القياسي، يقع تحت جسر مرور للطريق السريع في بيروت. وغالباً ما قامت السلطات باحتجاز المعتقلين لمدة تصل إلى أسبوع وكانت تطالبهم بدفع غرامات باهظة قبل إخلاء سبيلهم.

النازحون داخلياً

أسفر القتال الدائر في عام 2007 عن تدمير مخيم نهر البارد، مما أدى إلى تشريد 30,000 لاجئ فلسطيني. منذ أكتوبر/تشرين الأول، أفادت الأونروا أن 9,247 لاجئاً فلسطينياً عادوا خلال العام إلى وحدات سكنية في مخيم نهر البارد، في حين يعيش 12,737 لاجئاً آخر في مناطق متاخمة للمخيم. ولا تتوفر أية معلومات عن أماكن تواجد باقي اللاجئين الفلسطينيين المشردين.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: لا ينص القانون على منح حق اللجوء أو وضع لاجئ، والبلد ليس طرفاً في معاهدة 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين، ولا بروتوكول عام 1967.

وفي حين أشارت سجلات وكالة الأونروا إلى وجود 450,000 من اللاجئين المسجلين رسمياً، إلا أن تقديرات كثيرة لعدد الفلسطينيين اللاجئين كانت أقل من 300,000 نظراً للهجرة. كان أكثر من نصف اللاجئين تحت سن الـ 25، وعاش ثلثا اللاجئين تحت خط الفقر، بينما عانى ثلثهم من أمراض مزمنة. تم حظر اللاجئين الفلسطينيين من الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة وخدمات التعليم أو امتلاك الأراضي، وتم منعهم من العمل في الكثير من المجالات، الأمر الذي جعل اللاجئين معتمدين على منظمة الأونروا بوصفها المقدم الوحيد لخدمات التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية. صدرت مراجعة لقانون العمل لعام 2010 تم بموجبها توسيع حقوق تشغيل اللاجئين الفلسطينيين وإزالة بعض القيود المفروضة عليهم؛ إلا أن هذا القانون لم يتم تطبيقه بشكل كامل، وظل الفلسطينيون ممنوعين من العمل في معظم المهن التي تتطلب مهارة، بما في ذلك معظم الوظائف التي تتطلب عضوية في جمعيات مهنية.

ومنذ 30 نوفمبر/تشرين الثاني، كان هناك 1,070,189 من اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذين فروا من الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 2011. ولم تكن هناك مخيمات رسمية في لبنان للاجئين السوريين. وأقام الكثير من اللاجئين السوريين في مستوطنات مؤقتة من الخيام أو لدى أسر مضيضة، أو في مبانٍ غير مكتملة. وعاش أكثر من ثلثي اللاجئين السوريين في لبنان في فقر مدقع. أشار تقييم صادر عن الأمم المتحدة بأن حوالي 70 بالمائة من أكثر من 4,000 أسرة لاجئة يعيشون تحت خط الفقر الشديد في لبنان، بدخل 3.84 دولار يومياً. وفقاً للدراسة، اقترض اللاجئون لتسديد حاجياتهم الأساسية جداً، بما في ذلك تكاليف الإيجار، والطعام، والرعاية الصحية، مما جعل 90 بالمائة منهم تقريباً يرزحون تحت الديون.

في 5 يناير/كانون الثاني، حظرت تشريعات حكومية جديدة دخول جميع اللاجئين السوريين إلا إذا كانوا مؤهلين لـ "استثناءات إنسانية" غير محددة المعالم. إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استمرت في تسجيل اللاجئين السوريين، وسجلت في الربع الأول من العام 2,626 من القادمين حديثاً الذين تمكنوا من الدخول بعد تاريخ حظر الدخول، وكان 36,189 موجودين بالفعل داخل البلد قبل تاريخ حظر الدخول. قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، عقب اتهام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالخداع، بتوجيه المفوضية في 24 نيسان/أبريل بتسجيل 2,626 من حالات اللاجئين حديثي القدم. في 4 مايو/أيار، أصدرت الوزارة المزيد من التوجيهات إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوقف جميع التسجيلات، بما في ذلك تسجيل الذين وصلوا قبل 5 يناير/كانون الثاني، لحين وضع آلية للتعامل

مع فئة "الإستثناءات الإنسانية". ونظراً لتعليمات الحكومة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوقف التسجيل اعتباراً من 6 مايو/أيار، لم يكن هناك سوريون ينتظرون التسجيل.

أفادت تقارير منظمة الأونروا بأن مديرية الأمن العام أصدرت أوامر بترحيل بعض اللاجئين الفلسطينيين من سورية رغم قيامهم بدفع رسوم تجديد الإقامة. كان الوضع القانوني في لبنان ذا أهمية حرجة بالنسبة لهم نظراً لحاجتهم إلى حماية من السلطات، الأمر الذي يضمن إمكانية مرورهم عبر نقاط التفتيش، بما في ذلك الذهاب والعودة من المخيمات، واستكمال إجراءات التسجيل المدني، والحصول على النتائج الرسمية لامتحانات لطلاب.

كما كان هناك تدفق محدود للاجئين العراقيين الذين دخلوا البلاد هاربين من العنف الناجم عن القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). واعتباراً من 28 نوفمبر/تشرين الثاني، كان هناك 13,122 عراقياً مسجلاً في كشوفات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان.

الإساءة للاجئين: وردت تقارير مشتركة من منظمات غير حكومية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تحرش جنسي واستغلال من جانب أرباب عمل حكوميين وأصحاب مساكن يقيم فيها اللاجئون، بما في ذلك دفع أجور للعمال أقل من الحد الأدنى، وإجبارهم على العمل لساعات طويلة جداً واسترقاق الاستدانة، والضغط على العائلات للتزويج المبكر لبناتها أو ممارسة الجنس معهن بغير التراضي.

وافترقت الحكومة إلى القدرة على توفير الحماية المناسبة للاجئين. ووردت تقارير بشكل منتظم من اللاجئين عن التعرض لإساءة المعاملة من جانب الأحزاب السياسية والعصابات، وعادة ما كان يتم ذلك دون اتخاذ أية إجراءات رسمية حيال تلك الإنتهاكات. بالإضافة لذلك، قامت قوات الجيش اللبناني (القوات المسلحة اللبنانية) بمداومة مستوطنات اللاجئين، مما أسفر عن مضايقات وتدمير للممتلكات الشخصية.

ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن المحاكم الأهلية كثيراً ما كانت تحكم على لاجئين عراقيين وأفارقة مسجلين لدى المفوضية بالسجن شهراً واحداً ودفع غرامة بدل ترحيلهم لدخولهم البلد بطريقة غير قانونية. وبعد قضاء عقوبتهم في السجن، ظل معظم اللاجئين (المحكومين) رهن الاحتجاز إلا إذا وجدوا من يكفل لهم عملاً ووافقت مديرية الأمن العام على الإفراج عنهم بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

التوظيف: كان التعهد بعدم العمل أحد المتطلبات التي يتعين على اللاجئين السوريين مراعاتها من أجل الحصول على تصريحات إقامة. أما السوريون الذين لم يكونوا من اللاجئين فقد سمح لهم بالعمل، شريطة أن يجدوا كفيلاً يوفر لهم تصريح العمل ويدفع الرسوم الواجبة.

في عام 2010 تم تعديل قانون الضمان الاجتماعي مستحدثاً حساباً خاصاً لتوفير بدل انتهاء الخدمة أو تعويضات التسريح للاجئين الفلسطينيين الذين تقاعدوا أو استقالوا. وكانت هذه الامتيازات متوفرة فقط للفلسطينيين العاملين في سوق العمالة القانوني. ولم يستفد الفلسطينيون من امتيازات صندوق التعاضد الصحي اللبناني وصندوق الأمومة أو صندوق التعويضات العائلية. وقد استمرت الأونروا في تحمل النفقات الطبية ونفقات الولادة ونفقات العناية بصحة الأسرة (باستثناء تعويضات العاملين). يكفل القانون المزايا السارية منذ عام 2010 فصاعداً فقط.

الحصول على الخدمات الأساسية: لم تعتبر الحكومة دمج أي من اللاجئين في المجتمع حلاً دائماً قابلاً للتطبيق. يشكل العراقيون ثالث أكبر مجموعة من اللاجئين في البلد بعد السوريين والفلسطينيين.

ويعتبر القانون اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا أجانب، وقد تلقوا في عدة حالات معاملة أسوأ من المعاملة التي تلقاها غيرهم من الأجانب. وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي الجهة الوحيدة المناط بها توفير خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والمساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها المقيمين في البلد والذين يبلغ عددهم 450,000 لاجئاً. ولم تشهد مساحة الأرض المخصصة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية البالغ عددها 12 مخيماً سوى تغييرات طفيفة فقط منذ عام 1948، رغم زيادة بلغت أربعة أضعاف في عدد السكان. ونتيجة لذلك، عاش معظم اللاجئين في مخيمات مكتظة بالسكان، أصيب بعضها بأضرار كبيرة بعد نشوب النزاعات السابقة. وطبقاً للاتفاقيات المبرمة مع الحكومة، قامت لجان الأمن التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بتوفير الأمن للاجئين في المخيمات، باستثناء مخيم نهر البارد. وكانت هناك خطة شاملة تمتد لعدة سنوات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المحيطة به على ثماني مراحل، بدأت في عام 2008، ولا تزال في طور الإنجاز، إلا أنه لم يتم توفير التمويل الكامل لمرحلة إعادة البناء المتبقية، ولم يكن قد تم الحصول إلا على 60 في المئة من المنح اللازمة بحلول نهاية العام.

الهدف من التعديل الصادر في عام 2001 لمرسوم عام 1969 الذي يقضي بحظر الأشخاص الممنوعين علناً من إعادة التوطين في البلاد من امتلاك أراض وعقارات، هو استثناء الفلسطينيين من شراء أو وراثة عقارات وممتلكات. ولم يتمكن الفلسطينيون الذين كانوا يملكون أراضي وعقارات قبل دخول القانون حيز التنفيذ ترك هذه الممتلكات لورثتهم من بعدهم، كما أنه لم يكن بمقدور الأشخاص الذين اشتروا ممتلكات بالأقساط تسجيل هذه الممتلكات.

ولم يكن بإمكان اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في البلد الحصول على الجنسية، ولم يكونوا مواطنين لأي بلد آخر. تمكنت النساء الفلسطينيات اللاتي تزوجن من مواطنين لبنانيين من الحصول على الجنسية ونقل تلك الجنسية لأطفالهن. كان للفلسطينيين اللاجئين، بما في ذلك الأطفال، حقوق اجتماعية ومدنية محدودة ولم يتمكنوا من الحصول على خدمات الصحة العامة أو التعليم أو سائر الخدمات الاجتماعية. وقد تعرض أولاد الفلسطينيين اللاجئين للتمييز في تسجيل المواليد، واضطر العديد منهم إلى ترك المدارس في سن مبكرة لكسب لقمة العيش.

وحصل الفلسطينيون الذين فروا من سوريا منذ عام 2011 على مساعدات أساسية محدودة من الأونروا، من ضمنها مساعدة غذائية، ومساعدة نقدية، ومساعدات شتوية. سمحت السلطات لأبنائهم بالإلتحاق بمدارس الأونروا والوصول إلى عيادات الأونروا الصحية. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني، كان هناك حوالي 42,000 لاجئ فلسطيني من سورية، وتم تسجيلهم لدى الوكالة.

قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتسهيل التحاق أكثر من 157,000 من الطلاب السوريين في المدارس الحكومية العامة في العام الدراسي 2015-2016، واستمر التسجيل المدرسي خلال العام. كما توفرت التبرعات المالية لمساعدة 200,000 طفل على التسجيل؛ إلا أن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) قدر وجود حوالي 510,000 طفل في سن الإلتحاق بالمدارس من الأطفال السوريين اللاجئين. قامت وكالات الأمم المتحدة بتغطية النفقات الخاصة بالمدارس، مثل رسوم التعليم، والكتب المدرسية، والزي المدرسي. وأتيحت الفرصة أمام اللاجئين السوريين للحصول على الكثير من الخدمات الحكومية وخدمات

مراكز الرعاية الصحية الخاصة والعيادات المحلية التي تقدم خدمات الرعاية الطبية الأساسية، وقامت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بتمويل معظم النفقات ذات الصلة. كما اتاحت الفرصة أمام اللاجئين السوريين للوصول إلى عدد محدود من المستشفيات التي تعاقدت معها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الرعاية الطبية الطارئة.

أُتحت الفرصة أمام المهاجرين العراقيين للحصول على خدمات التعليم العام وأنظمة التعليم الخاص. وأفادت تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود 739 من الأطفال العراقيين المسجلين في المدارس العامة، وتم توفير منح لأسر الأطفال لمساعدتهم في تحمل نفقات التعليم الخاصة بحضور المدارس. كما حصل اللاجئون العراقيون أيضاً على خدمات نظام الرعاية الصحية الأساسي. وقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن طريق منظمات غير حكومية، بتوفير خدمات رعاية صحية ثانوية.

الحماية المؤقتة: لم توفر الحكومة نظام حماية مؤقتة لطالبي اللجوء، وقامت بشكل منتظم بترحيل لاجئين وطالبي لجوء ربما كانت لديهم أسباب وجيهة للمطالبة بمنحهم وضع الحماية. تم احتجاز 331 من اللاجئين وطالبي اللجوء خلال العام، ظل 176 منهم رهن الإحتجاز منذ 15 أكتوبر/تشرين الأول، وفقاً لتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال العام رحلت مديرية الأمن العام 15 شخصاً رغم اعتراضات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

واستمرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في التدخل لدى السلطات لطلب الإفراج عن أشخاص تبعث أوضاعهم على القلق وكانوا إما لا يزالون محتجزين رغم انتهاء فترة عقوبتهم أو تم احتجازهم لدخولهم أو إقامتهم بطريقة غير قانونية.

الأشخاص عديمو الجنسية

تستمد المواطنة حصراً من الأب، الأمر الذي قد يؤدي إلى جعل الأطفال الذين يولدون لأم مواطنة وأب غير مواطن أشخاصاً عديمي الجنسية حيث يكون من غير الممكن تسجيل هؤلاء الأطفال تحت جنسية الأب. وقد أثر هذا التمييز في قوانين الجنسية على الفلسطينيين بصفة خاصة كما تضرر منه السوريون على نحو متزايد وخصوصاً الأسر التي تتولى شؤونها نساء. وبالإضافة لذلك، قد لا يكون تم تسجيل ولادة بعض الأطفال المولودين لآباء لبنانيين نتيجة لعدم فهم اللوائح التنظيمية أو بسبب العقبات الإدارية. ومما فاقم المشكلة أن وضع اللامواطن كان حالة وراثية يورثها عديمو الجنسية لأولادهم. ولا توجد إحصاءات رسمية حول عدد السكان عديمي الجنسية.

هناك حوالي 3000 إلى 5000 لاجئ فلسطيني غير مسجلين، إما لدى الحكومة أو لدى الأونروا. ويعرفون أيضاً بالفلسطينيين غير الموثقين، ومعظم هؤلاء الأفراد انتقلوا إلى البلد بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في عام 1971. وواجه الفلسطينيون قيوداً على الحركة واقتروا للحصول على الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون. كما أن الفلسطينيين غير الموثقين الذين لم يتم تسجيلهم في مجالات أخرى لدى منظمة الأونروا لم يكونوا بالضرورة مؤهلين لتلقي جميع خدمات الأونروا. ومع ذلك كانت الأونروا تقدم للفلسطينيين غير الموثقين خدمات العناية الصحية الأساسية والتعليم والتدريب المهني. شكل الرجال غالبية الفلسطينيين غير الموثقين، والكثير منهم متزوج من لاجئات مسجلات لدى الأونروا أو من مواطنات لبنانيات لا يمكنهن نقل وضعيهن اللاجئ أو جنسيتهن لأزواجهن أو لأولادهن.

وظلت المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين تمدد فترة التسجيل المتأخر لأولاد اللاجئين الفلسطينيين دون سن العاشرة. كانت سياسة المديرية في السابق هي رفض التسجيل المتأخر لمواليد اللاجئين الفلسطينيين الذين تخطوا الثانية من العمر. وكان يتم تسجيل الأطفال بين سن 10 إلى 20 سنة فقط بعد استكمال الإجراءات التالية: فحص الحمض النووي، وتحريات من جانب مديرية الأمن العام، وموافقة المديرية.

هناك حوالي 1000 إلى 1500 من أصل ما يقدر بـ 100,000 كردي يعيشون في البلد بدون جنسية رغم تواجد عائلاتهم في البلد لعشرات السنين. وكان معظم هؤلاء الأكراد من ذرية مهاجرين ولاجئين غادروا تركيا وسوريا إبان الحرب العالمية الأولى، لكنهم لم يُمنحوا الجنسية للمحافظة على التوازن الطائفي في البلد. في عام 1994 أصدرت الحكومة مرسوماً للتجنس، ولكن التكاليف الباهظة وعقبات أخرى حالت دون حصول الكثير من الأفراد على الوضع القانوني. بعض الأفراد الذين حصلوا على الوضع القانوني تم إلغاء جنسيتهم في عام 2011 نتيجة لقرار جمهوري. ولدى البعض وثيقة "هوية قيد الدرس" لا تحدد تاريخ ومكان الولادة.

ولم يملك الأشخاص عديمو الجنسية وثائق هوية رسمية تتيح لهم السفر إلى الخارج، وقد يواجهون صعوبات في التنقل داخلياً بما في ذلك الاحتجاز لعدم حملهم وثائق تثبت هويتهم. وكانت لديهم قدرة محدودة على العمل في سوق العمالة العادية دون أن يتمكنوا من العمل في الكثير من المهن. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن بإمكانهم الالتحاق بالمدارس الحكومية أو استخدام مرافق الرعاية الصحية الحكومية، أو تسجيل شهادات الزواج والميلاد، كما لم يكن بإمكانهم امتلاك أو وراثة عقارات أو ممتلكات.

القسم 3. حرية المشاركة في النشاط السياسي

رغم أن القانون يكفل حق المواطنين في اختيار حكومتهم عن طريق إجراء انتخابات دورية، حرية ونزاهة وفقاً لنظام الإقتراع العام، إلا أن عدم سيطرة الحكومة على أجزاء من البلد، والثغرات التي تشوب العملية الانتخابية، وتمديد ولاية البرلمان لفترات طويلة، والفساد في المناصب الحكومية العامة، أدى كل ذلك إلى تقييد قدرة المواطنين بشكل كبير على التمتع بهذا الحق. يقوم الرئيس والبرلمان بترشيح رئيس الوزراء، الذي يقوم بالإشتراك مع الرئيس في اختيار مجلس الوزراء.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في 2013، أُجّل البرلمان الإنتخابات التشريعية حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ثم عاد في وقت لاحق وحدد موعداً لتكون في يونيو/حزيران 2017. وقد خلص المراقبون إلى أن الانتخابات التشريعية لعام 2009 كانت حرة ونزيهة بشكل عام، مع حدوث مخالفات طفيفة، مثل حالات شراء أصوات. وقد أفادت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد" غير الحكومية بأن مراقبيها شاهدوا عمليات تزوير الانتخابات عن طريق تبرعات نقدية في يوم الانتخابات في الكثير من المناطق الانتخابية.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: كانت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والعديد من الأحزاب الأصغر تقوم جميعها وبشكل شبه حصري على أساس الانتماءات المذهبية، وكانت المقاعد النيابية موزعة على أساس طائفي.

مشاركة النساء والأقليات: كانت هناك عوائق ثقافية كبيرة أمام النساء حالت دون مشاركتهن في شؤون السياسة. قبل عام 2004، لم تحصل أية امرأة على منصب في مجلس الوزراء، وبعد ذلك حصلت 4 نساء فقط على منصب وزيرة. وفي خلال العام عملت امرأة واحدة في مجلس الوزراء. وكانت هناك أربع نساء فقط بين أعضاء مجلس النواب الـ128، وكن جميعاً من الأقارب المقربين لنواب ذكور سابقين. وكانت النساء، مع استثناءات قليلة ملحوظة، مستبعدات فعلياً من قيادات الأحزاب السياسية، مما حد من فرص توليهن مناصب رفيعة.

وقد شاركت الأقليات في الشؤون السياسية إلى حد ما. وتم تخصيص مقعد نيابي واحد على الأقل لكل ديانة تعترف بها الحكومة بغض النظر عن عدد أتباعها، باستثناء المسيحية القبطية والإسماعيلية الإسلامية واليهودية. وقد انتخب ثلاثة نواب يمثلون أقليات في انتخابات عام 2009 (هم سرياني أرثوذكسي مسيحي وعلويان). ولم تشغل النساء أية مناصب برلمانية لتمثيل الأقليات. وشغلت هذه المجموعات مناصب رفيعة أيضاً في الحكومة وفي الجيش اللبناني. وحيث أن اللاجئين ليسوا مواطنين، فليس لديهم حقوق سياسية. وتشير التقديرات إلى وجود 17 من الفصائل الفلسطينية النشطة في البلد وعادة ما يتم تنظيمها حول أفراد بارزين. عاش معظم الفلسطينيين في معسكرات للاجئين يسيطر عليها فصيل واحد أو أكثر. كان قادة اللاجئين الفلسطينيين غير منتخبين، ولكن ثمة لجان شعبية اجتمعت بصورة منتظمة مع ممثلي الأونروا والزوار.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

رغم أن القانون ينص على عقوبات جنائية على مرتكبي الفساد الرسمي؛ بيد أن الحكومة لم تطبق القانون بفعالية، وكثيراً ما مارس المسؤولون الفساد على نطاق واسع مع الإفلات من العقاب. وقد خضع مسؤولو الأمن الحكوميون، والوكالات والشرطة للقوانين المناهضة للرشوة والإبتراز. إلا أن عدم توافر آليات قوية لإنفاذ القانون حد من فعالية القوانين.

الفساد: اعتبر مراقبون إلى حد كبير أن سيطرة الحكومة على الفساد ضعيفة. وشملت أنواع الفساد التي يواجهها المرء نقشي المحسوبة والوساطة في الأجهزة الحكومية؛ والإخفاقات القضائية، خاصة في التحقيقات المتعلقة بحالات القتل بدوافع سياسية؛ والتزوير الانتخابي الذي يسهله عدم وجود بطاقات اقتراع مطبوعة مسبقاً؛ والرشوة. وكان من المعتاد إنجاز المعاملات البيروقراطية بدفع الرشوى. فبالإضافة إلى الرسوم الاعتيادية، كان الناس يدفعون رشوى مقابل الحصول على رخصة قيادة أو تسجيل سيارة أو الحصول على تصريح لتشييد مبنى سكني. وأفادت تقارير بأن اللاجئين السوريين كانوا يدفعون رشوى إلى أصحاب المحلات التجارية أو مسؤولي الهيئات البلدية للحصول على خدمات متنوعة، مثل الحصول على شحنات المساعدة أو لتسهيل عمليات تسجيلهم.

الإفصاح المالي: يفرض القانون أن يقوم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بالكشف عن أصولهم المالية في ظروف مختوم يودع لدى المجلس الدستوري، إلا أن المعلومات غير متاحة لعامة الشعب كي يطلعوا عليها. ويكشف القضاة عن أصولهم المالية في ظروف مختوم يودع لدى مجلس القضاء الأعلى في حين يودع مسؤولو الحكومة المدنيون ظروفهم المختومة لدى مجلس الخدمة المدنية، إلا أن المعلومات غير متاحة لعامة الشعب كي يطلعوا عليها.

وادعى تقرير أصدرة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية في عام 2011 أن الفساد كان مؤسساتياً. وبما أن مجلس النواب لم يصدق على أية موازنة منذ عام 2005، فقد كانت سلطة البرلمان أو سلطة التدقيق الرسمي في عملية جمع العائدات وفي النفقات محدودة.

إتاحة المعلومات لعامة الناس: لا توجد قوانين تتعلق بتمكين الجمهور من الاطلاع على الوثائق الحكومية، كما أن الحكومة لم تستجب بشكل عام لطلبات الاطلاع على هذه الوثائق.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت مجموعة من جماعات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بشكل عام دون قيود حكومية، وقامت بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان. ولم يستجب المسؤولون الحكوميون عادة لوجهات نظر تلك الجماعات، ولم يكن هناك أية مساءلة لانتهاكات حقوق الإنسان أو كانت تلك المساءلة محدودة.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: كافتحت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان لدفع المقترحات التشريعية لإجراء تغييرات قانونية لتوجيه الوزارات بشأن حماية محددة لحقوق الإنسان أو، على سبيل المثال، تحسين الظروف في السجون. لدى وزارة الداخلية دائرة تعنى بحقوق الإنسان لتحسين ورفع مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان داخل قوى الأمن الداخلي، وتدريب ضباط الشرطة على معايير حقوق الإنسان، وأيضاً لمراقبة وتحسين أوضاع السجون. قامت الوزارة بتزويد الإدارة بضابطين، ورقبيين، وأخصائي في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى رئيس الدائرة. ولم تتوفر لدى الدائرة موارد كافية. واحتفظت قيادتها بدرجة عالية من المهنية، ولكن نظراً للهيكل الموحد، لم يتسن التأكد من استقلالية الدائرة.

في أبريل/نيسان 2014، أطلقت قوى الأمن الداخلي صيغة معدلة لآليات الشكاوى مما يسمح للمواطنين بتتبع الشكاوى المقدمة وتلقي إخطارات بنتائج التحقيقات. ويحق للمواطنين تقديم شكاوى رسمية ضد أي ضابط في قوى الأمن الداخلي بصفة شخصية في أي مركز شرطة، أو عن طريق محام، أو بالبريد، أو الكترونياً عن طريق موقع الويب الخاص بقوى الأمن الداخلي والذي أعيد تصميمه. عند تقديم الشكاوى يتلقى المشتكي رقم التتبع بحيث يمكنه متابعة وضع القضية على مدار التحقيق. ويوفر نظام آليات الشكاوى إمكانية قيام قوى الأمن الداخلي بإخطار المتقدمين بالشكاوى بنتائج التحقيقات.

كما توفرت وحدة لحقوق الإنسان في القوات المسلحة اللبنانية تقوم بتدريب الأفراد على مراعاة حقوق الإنسان عن طريق معهد الدفاع للدراسات القانونية الدولية بوزارة الدفاع. عملت الوحدة لضمان قيام القوات المسلحة اللبنانية بالعمل وفقاً للمعاهدات والإتفاقيات الرئيسية الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

ينص القانون على المساواة بين جميع المواطنين ويحظر التمييز على أساس العرق أو الجنس (الأنوثة أو الذكورة) أو الإعاقة أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. ورغم أن الحكومة احترمت بشكل عام هذه الأحكام؛ لكن لم يتم تطبيقها، خاصة في الأمور الاقتصادية، كما أن بعض جوانب القانون والمعتقدات التقليدية ميزت ضد المرأة. لا يوفر القانون الحماية من التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية.

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب. وفي حين قامت الحكومة بتطبيق القانون على نحو فعال، إلا أن تفسيرات بنود القانون من جانب المحاكم الدينية حالت دون التطبيق الكامل للقانون المدني في جميع المناطق. وكان مستوى التبليغ عن حالات الاغتصاب والعنف الأسري أدنى من مستوى وقوعها. الحد الأدنى للحكم على شخص ارتكب جريمة الإغتصاب هو السجن 5 سنوات أو 7 سنوات في حال اغتصاب قاصر. ووفقاً لقانون العقوبات، لن تلاحق الدولة قضائياً الشخص المغتصب وتقوم بإسقاط جميع التهم والأحكام الصادرة ضده إذا تزوج من اغتصبها. ولا يجرم القانون الاغتصاب الزوجي. وقالت المنظمة اللبنانية غير الحكومية "كفى عنف واستغلال" (كفى) إن 80 بالمئة من ضحايا العنف الأسري اللواتي ساعدتهن المنظمة تعرضن للاغتصاب من قبل أزواجهن.

في أبريل/نيسان 2014، أقر البرلمان تشريعاً لحماية المرأة وأفراد الأسرة من العنف الأسري. يجرم القانون العنف الأسري، ولكنه لا ينص بوجه خاص على حماية المرأة. لا يجرم القانون الإغتصاب الزوجي ولكنه يجرم استخدام العنف أو التهديد للمطالبة بـ "الحق الزوجي في ممارسة الجنس" ولا يجرم الإنتهاكات القسرية للكرامة الجسدية بدون التراضي. وأقصى عقوبة يفرضها هذا القانون هو السجن لمدة 25 سنة إذا ارتكب أحد الزوجين جريمة قتل.

وقدر تقييم وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2010 أن هناك معدلات عالية من العنف الأسري في البلد. ورغم أن هناك قانوناً يحدد العقوبة القصوى للإعتداء بالضرب بـ 10 سنوات في السجن، إلا أن بعض المحاكم الدينية قد تطلب من الزوجة التي تعرضت للضرب العودة إلى بيتها رغم الاعتداء البدني عليها. وغالباً ما تتم إساءة معاملة عمال المنازل الأجانب، وهم عادة من النساء اللاتي غالباً ما تعرضن لسوء المعاملة أو الاغتصاب أو وضعهن في ظروف تشبه ظروف العبودية (أنظر القسم 7. ج). وتعامل بعض رجال الشرطة، خاصة في المناطق الريفية، مع العنف الأسري على أنه مسألة اجتماعية لا جريمة.

وقد قدمت الحكومة مساعدات قانونية لضحايا العنف الأسري الذين لم يتمكنوا من تحمل التكاليف القانونية، وتحسن مستوى استجابة الشرطة للشكاوى التي تقدمت بها النساء اللاتي تعرضن للضرب، أو اللاتي تعرضن لسوء المعاملة. سعى المجلس اللبناني لمقاومة العنف ضد المرأة وهو منظمة لبنانية غير حكومية تدعى (كفى) لتقديم المشورة والمساعدة القانونية وزيادة الوعي بتلك المشكلة. وفي 2014 قامت المنظمة اللبنانية غير الحكومية (كفى) بالمساعدة في 649 حالة من ضحايا العنف، تضمنت غالبيتها حالات عنف منزلي.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: على عكس عام 2014، لم ترد تقارير عن جرائم الشرف.

التحرش الجنسي: يحظر القانون التحرش الجنسي، ولكن السلطات لم تقم بتطبيق القانون بطريقة فعالة، وظل التحرش الجنسي مشكلة واسعة الانتشار. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لا يحظر قانون العمل صراحة التحرش الجنسي في مكان العمل؛ وكل ما يفعله هو أنه يمنح الموظف، ذكراً كان أم أنثى، الحق في الاستقالة بدون إشعار مسبق من وظيفته/وظيفتها في حال ارتكاب رب العمل أو ممثله/ممثلاها فعلاً غير محتشم ضد الموظف/الموظفة أو أحد أفراد العائلة، دون أن تترتب أية عواقب قانونية على مرتكب الفعل غير المحتشم. والعواقب القانونية منصوص عليها في قانون العقوبات وإجراءات الملاحقة الجنائية.

حقوق الإنجاب: للأزواج والأفراد الحق في التقرير بحرية عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، والفترات الزمنية بينهم، وتوقيت إنجاب أطفالهم، والإهتمام بصحتهم الإنجابية، والحق في أن تكون لديهم المعلومات والوسائل للقيام بذلك بصورة خالية من التمييز أو الإكراه أو العنف. واجهت بعض النساء في المناطق الريفية ضغوطاً اجتماعية بخصوص خيارات تتعلق بالإنجاب نظراً للتقاليد والقيم المتحفظة والسائدة منذ وقت طويل.

التمييز: عانت النساء من التمييز ضدهن بموجب القانون وفي الممارسة العملية. الضغوط الاجتماعية ضد النساء اللاتي تسعين للحصول على بعض المناصب كانت قوية في بعض طبقات المجتمع. ومارس الرجال أحياناً ضغوطاً كبيرة للسيطرة على أقارب النساء، مما حد من أنشطتهن خارج المنزل أو اتصالاتهن بالأصدقاء والأقارب. ففي المسائل المرتبطة بحضانة الأطفال، والميراث، والطلاق، تنص قوانين الأحوال الشخصية على معاملة غير متساوية في أنظمة محاكم الطوائف الدينية المختلفة، ولكنها تميز بشكل عام ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، قامت المحاكم المدنية السنية بتطبيق القانون الإسلامي الخاص بالميراث والذي يمنح الإبن حصة من الإرث تبلغ ضعف حصة الإبنة. كما يحابي القانون الديني المتعلق بحضانة الطفل الأب في معظم الحالات. ويميز قانون الجنسية أيضاً ضد المرأة، فلا يجوز للنساء نقل الجنسية لأزواجهن أو أطفالهن، رغم أنه يحق للأرامل نقل الجنسية لأطفالهن القصر. ويجيز القانون للمرأة امتلاك العقارات، ولكن النساء عادة ما كن يتنازلن عن التملك للأقارب الرجال نظراً لأسباب ثقافية وضغوط عائلية.

يكفل القانون حق دفع أجور متساوية للرجال والنساء القائمين بنفس الأعمال، ولكن القطاع الخاص شهد تمييزاً بالنسبة لتوفير الإمتيازات. كان 26 بالمئة فقط من النساء مقابل 76 بالمئة من الرجال في القوى العاملة الرسمية، وحصلت تلك النساء على متوسط 61 بالمئة مما حصل عليه الرجال للقيام بنفس الأعمال (أنظر القسم 7 د).

وقامت دائرة رعاية شؤون المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية ببعض المشاريع لمعالجة أمر العنف الجنسي والعنف المستند إلى النوع (الأنوثة والذكورة)، مثل توفير المشورة والملجأ للضحايا وتدريب عناصر قوى الأمن الداخلي على مكافحة العنف في السجون. في عام 2012 بدأت الحكومة في تعيين النساء كضابطات في قوى الأمن الداخلي.

وتعتبر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بقيادة زوجة الرئيس، أعلى جهة حكومية تعالج قضايا المرأة. ونظراً لاستمرار خلو منصب الرئيس، فقد ظل هذا المنصب شاغراً.

الأطفال

تسجيل المواليد: تنتقل الجنسية بشكل حصري عن طريق الأب، مما قد ينجم عنه عدم الجنسية بالنسبة للأطفال المولودين لأمهات مواطنات وآباء غير مواطنين ولا يمكنهم نقل جنسيتهم إلى آبائهم. (أنظر الجزء 2 د). إذا لم يتم تسجيل ميلاد الطفل في خلال العام الأول، تطول عملية إضفاء الشرعية على الولادة وتزيد تكاليفها، الأمر الذي يمنع الأسر في الغالب من القيام بالتسجيل. وواجه اللاجئون السوريون العديد من التحديات عند تسجيل المواليد بسبب نظام التسجيل المعقد في البلد. ولم يكن مسموحاً للاجئين الذين بدون أوراق إقامة سارية بتسجيل مواليد أطفالهم، الأمر الذي منعهم من الحصول على الوثائق اللازمة للحصول على جوازات سفر.

كما واجه بعض الأطفال اللاجئين وأطفال عاملات المنازل الأجنبية عقبات وقفت في طريق حصولهم على معاملة متساوية في ظل القانون. وأفادت منظمات غير حكومية بوجود تمييز ضدهم رغم أنه كان بإمكان بعضهم الالتحاق بالمدارس الحكومية.

التعليم: التعليم مجاني وإلزامي للمواطنين حتى نهاية المرحلة الابتدائية. ولا يتمتع أطفال غير المواطنين، بمن فيهم من ولد لأب غير مواطن وأم مواطنة، بما في ذلك اللاجئين، بهذا الحق. وقد خصصت بعض المدارس الحكومية مقاعد بحصص نسبية (كوتا) للأطفال غير المواطنين، إلا أنه لا توجد ترتيبات خاصة بأطفال الأمهات المواطنات، كما أن تخصيص المقاعد ظل يعتمد على توفرها. كانت نسبة الإناث والذكور متساوية تقريباً في المرحلة الابتدائية، ولكن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في المرحلة الثانوية وفي مراحل التعليم العالي. سمحت السلطات لأطفال السوريين اللاجئين بالالتحاق بالمدارس الحكومية؛ إلا أن وزارة التعليم حددت الالتحاق بـ 100,000 طالب سوري في المدارس العامة للعام الدراسي 2014-2015، ولكنها هدفت إلى رفع العدد لكي يصل إلى 200,000 في العام الدراسي 2015-2016. بدأ البرنامج التعليمي الذي ترعاه منظمة اليونيسف ووزارة التربية والتعليم العالي خلال العام، وتم تسجيل ما يقرب من 7,000 من الطلاب لحضور فصول دراسية تعوضهم عما فاتهم من الدراسة وتؤهلهم لمستوى الصفوف المدرسية بحيث يمكنهم الالتحاق رسمياً في تلك الصفوف. لم تعترف الوزارة بالتعليم غير الرسمي، مما حد من عدد الفرص المتاحة أمام أطفال اللاجئين لتلقي دراسات تعليمية معتمدة أو إفساح المجال للالتحاق بمجرد إجادته المستوى الدراسي المطلوب بكفاءة.

إساءة معاملة الأطفال: وفقاً لدراسة أجرتها منظمة "كفى" بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2012 كان أكثر من 885,000 طفل ضحايا للإساءة النفسية، بينهم 738,000 كانوا أيضاً ضحايا للإعتداء البدني و219,000 كانوا ضحايا اعتداء جنسي. وكان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية خط هاتفي مجاني خاص بالتبليغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال.

وكان الأطفال اللاجئون السوريون عرضة لعمالة الأطفال والاستغلال. وأفادت تقارير بأن الأطفال انضموا إلى عصابات محلية ضالعة في العنف الطائفي في الجزء الشمالي من البلد.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانوني للزواج هو 18 سنة للرجال و17 سنة للنساء. وينظم قانون الأحوال الشخصية، الذي يحدده المذهب الديني، الأمور العائلية لكل طائفة، ويختلف الحد الأدنى لسن الزواج المقبول بين طائفة وأخرى وفقاً لذلك. وأفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بانتشار الزواج المبكر والقسري بين مجتمعات اللاجئين السوريين. ووفقاً لدراسة قام بها معهد هارتلاند أليانس خلال 2014، لم تكن الزيجات رسمية لكن عادة ما تتم بمصادقة شيوخ في مجتمعات اللاجئين، وغالبا ما يتم التشجيع عليها بتقديم رشوة. لم يكن لولئك الشيوخ صلة بمحاكم الأسرة السنية في البلد، وبالتالي لم يكن لتلك الزيجات من أساس قانوني.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر قانون العقوبات ويعاقب على الاستغلال الجنسي التجاري، والمواد الإباحية التي يُستخدم فيها الأطفال، والدعارة القسرية. والعقوبة التي يفرضها القانون على جريمة الاستغلال الجنسي التجاري لشخص تحت سن 21 سنة هو السجن لمدة شهر واحد إلى عام كامل مع دفع غرامة تتراوح ما بين 50,000 و500,000 ليرة (33 دولار و333 دولار). والعقوبة القصوى للاستغلال الجنسي التجاري هي الحبس لمدة سنتين. والسن الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي هي 18 عاماً. وتشمل عقوبة اغتصاب من هم دون السن القانونية الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات كحد أدنى والسجن لمدة سبع سنوات

كحد أدنى، إذا كانت الضحية دون الخامسة عشرة من العمر. وتتراوح فترات السجن ما بين شهرين إلى عامين إذا كانت الضحية ما بين 15 و18 سنة. وقامت الحكومة بشكل عام بتطبيق القانون. اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول، قامت قوى الأمن الداخلي بالتحقيق في تسع قضايا من الإتجار بالبشر تتضمن 11 ضحية استغلال جنسي واتجار بالأطفال وقامت بإحالة القضايا إلى النظام القضائي. حققت مديرية الأمن العام في 78 قضية اتجار مشتبهة من ضمنها عدم دفع أجور، وإساءات بدنية، أو اغتصاب أو إساءة جنسية. كثير من هذه الحالات كانت خاصة بالأطفال، رغم أن الإحصائيات لم تفرق بين الضحايا من الأطفال والضحايا البالغين. بالإضافة لذلك، أحالت وزارة العدل قضايا تتضمن 89 متهماً بالإتجار في الأفراد إلى مكتب المدعي العام، وتم توجيه التهم لـ 72 فرداً وفقاً لقانون مكافحة الإتجار بخصوص ما يزعم بأنه دعارة قسرية، وعمل قسري، وإجبار الأطفال على التسول.

الأطفال المشردون: قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتوفير 200,000 مكاناً في نظام التعليم الحكومي وإتاحتها للأطفال من اللاجئين السوريين في العام الدراسي 2015-2016. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني، تم تسجيل 157,000 طفل لاجئ سوري في المدارس العامة. وعادة ما كانت المنظمات غير الحكومية تستخدم التعليم غير الرسمي لمساعدة الطلبة الذين لا يصلون إلى مستوى الدرجات المطلوبة، ولكن الوزارة عارضت التعليم غير الرسمي، مما حد من فرص التعليم المتاحة للاجئين ودفع الكثير من المنظمات غير الحكومية إلى إنهاء تلك البرامج. وهدفت منظمة اليونيسيف إلى زيادة عدد الطلبة المسجلين في برامج تعليمية مسرعة بحيث يصل عدد الطلاب إلى 90,000 في العام الدراسي 2015-2016.

عاش بعض الأطفال اللاجئين وعملوا في الشوارع. ونظراً للظروف الإقتصادية السيئة، والحريات المحدودة مثل حرية الحركة وتداول فرص كسب لقمة العيش بالنسبة للبالغين، اعتمدت عائلات كثيرة من اللاجئين السوريين على أطفالهم لكسب الرزق حتى تعيش الأسرة (أنظر القسم 7. ج). كان الأطفال اللاجئون معرضين بدرجة أكبر للإستغلال وعمالة الأطفال، حيث كانوا يتمتعون بحرية أكبر على الحركة مقارنة بالديهم الذين افترقوا في الغالب إلى تصاريح الإقامة.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإمتثال على الموقع <http://travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html> ومراجعة التقرير الخاص بالبلد المحدد على الموقع <http://travel.state.gov/content/childabduction/en/country/lebanon.html>

معادة السامية

في نهاية العام كان يوجد نحو 100 يهودي يعيشون في البلد، كما كان هناك 6,000 ناخب يهودي مسجلين ويعيشون في الخارج ولكن لهم حق التصويت في الانتخابات البرلمانية.

ولا تتضمن المناهج المدرسية الوطنية أية إشارة إلى محرقة اليهود (الهولوكوست).

الاتجار بالأشخاص

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع [/http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt)

الأشخاص ذوو الإعاقات

استمر التمييز ضد المعوقين من ذوي الاحتياجات الخاصة، رغم أن القانون يحظر ذلك. يعرف قانون العمل "العجز" بوصفه إعاقة جسدية، في النظر أو السمع أو إعاقة ذهنية. وينص القانون على أن يشغل ما لا يقل عن 3 في المئة من جميع الوظائف الحكومية ووظائف القطاع الخاص أفراد معاقون، شريطة أن تتوفر في هؤلاء الأشخاص شروط التأهل لشغل المنصب؛ إلا أنه لم يكن هناك ما يدل على أن القانون تم تطبيقه. ويُعفى أرباب العمل قانوناً من العقوبة إذا قدموا أدلة على عدم استلام أية طلبات توظيف من أي شخص ذي إعاقة خلال 3 شهور من الإعلان عن الوظيفة. ويلزم القانون توفير وصول مناسب للمعوقين إلى المباني، ولكن الحكومة أخفقت في تعديل قوانين البناء. تلقى الكثير من المعاقين ذهنياً الرعاية في مؤسسات خاصة، قامت الحكومة بدعم الكثير منها (أنظر القسم 7. د).

وتعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الوطني لشؤون المعاقين الجهتين المسؤولتين عن حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ووفقاً لرئيس المنظمة العربية للمعوقين لم يتم إحراز أي تقدم تقريباً منذ إصدار البرلمان القانون الخاص بالإعاقات في عام 2000 وقد قامت حوالي 100 منظمة خاصة ناشطة نسبياً، ولكنها تقتصر إلى التمويل، بتقديم معظم المعونات التي حصل عليها ذوو الاحتياجات الخاصة.

وبناء على نوع وطبيعة الإعاقة، يجوز للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الالتحاق بالمدارس العادية. ولم يقيم العاملون في المدارس في الكثير من الأحيان، لافتقارهم إلى الوعي أو المعرفة، بتحديد إعاقة معينة لدى الأطفال ولم يكونوا قادرين على إسداء النصح الملائم للأهالي. وكان الأمر ينتهي بالأطفال في الكثير من الأحيان في مثل هذه الحالات إلى إعادة الصفوف أو ترك الدراسة.

ونص المرسوم الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي في عام 2002، فيما يتعلق بإنشاء مبان مدرسية جديدة على ما يلي: "يجب أن تتضمن المدارس كافة المرافق المجهزة لاستقبال ذوي التحديات الجسدية الخاصة". إلا أن نظام المدارس العامة لم يكن مجهزاً لتلبية احتياجات التلاميذ المعاقين. وتضمنت المشاكل في هذا المجال الإطار التنظيمي الضعيف؛ البنية التحتية السيئة التي لم يستطع ذوو الاحتياجات الخاصة استخدامها؛ والمناهج التي لم تتضمن مواد تساعد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والمختبرات وورش العمل التي لم تشتمل على الأجهزة اللازمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والمختبرات التي تفتقر للمساحة الكافية التي تسمح بدخول ذوي الإعاقات، خاصة الذين يستخدمون الكراسي المتحركة؛ وسائل التعليم التي تعتمد بشكل متزايد على أجهزة الكمبيوتر والمواد السمعية البصرية التي لم يتمكن الطلاب فاقدو البصر والصم أو الذين لديهم عاهات جسدية أخرى من استخدامها؛ والافتقار إلى وسائل النقل المتخصصة لنقل المعوقين إلى ومن المدرسة.

وقدمت بعض المنظمات غير الحكومية (التي تديرها في الكثير من الأحيان هيئات دينية) خدمات التعليم والصحة للأطفال ذوي الإعاقة. وساهمت وزارة الشؤون الاجتماعية في تغطية التكاليف، رغم أن الوزارة كانت تقوم في الكثير من الأحيان بتأخير الدفع للمنظمات. ووفقاً للوزارة فإنها دعمت الذهاب إلى المدارس والتدريب المهني وإعادة التأهيل لحوالي 8,000 شخصاً في عام 2014.

وفي انتخابات عام 2009، بينت دراسة أجراها اتحاد المقعدين اللبنانيين أن 6 في المئة فقط من مراكز الاقتراع البالغ عددها 1741 كانت مستوفية لجميع معايير القدرة على دخولها واستخدامها.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

كشفت تقرير صدر في عام 2011، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وقام بوضعه ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان المحلية بعنوان "ثقافة التمييز العنصري في لبنان"، عن نمط واسع الانتشار من التمييز ضد الأشخاص الذين لا يبدون لبنانيين من حيث المظهر الإثني. وقد عزا اللبنانيون من أصل إفريقي التمييز ضدهم إلى لون بشرتهم وقالوا إنهم تعرضوا لمضايقات عناصر الشرطة، الذين كانوا يطلبون منهم بشكل دوري إبراز أوراقهم الثبوتية. وأفاد طلاب أجنبية ومهنيون وسياح من العرب والأفارقة والآسيويين بأنهم مُنعوا من دخول حانات ونواد ومطاعم وشواطئ خاصة.

واستمرت معاناة العمال السوريين، الذين يعملون عادة في قطاعي العمالة اليدوية والبناء، من التمييز، كما كان حالهم في أعقاب انسحاب القوات السورية من لبنان في عام 2005. وقامت بلديات متعددة بتطبيق حظر التجول على تحركات السوريين في أحيائهم في محاولة للحد من عدد السرقات المتزايدة وللسيطرة على الأمن.

أعمال العنف، والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

استمر التمييز الرسمي والمجتمعي ضد المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً والمخنثين. ولا يوجد أي قانون شامل لحماية هؤلاء الأشخاص من التمييز ضدهم. ويحظر القانون "كل مجاملة على خلاف الطبيعة" ويعاقب عليها بالسجن لفترة قد تصل إلى العام، إلا أن تطبيق القانون كان نادراً، وعادة ما كان ينتهي الأمر بدفع غرامة. لم تحتفظ وزارة العدل بسجلات تتعلق بتلك المخالفات. ولم ترد أية تقارير بأن السلطات سجنّت أي شخص لمخالفة هذا القانون خلال العام.

استضافت منظمات غير حكومية متعددة، منها منظمة "حلم"، والمؤسسة العربية للحريات والمساواة، ومؤسسة مرسى، اجتماعات منتظمة في بيت آمن، وقدمت المنظمتان خدمات استشارية، ونفذتا مشاريع لدعم مجتمع المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً والمخنثين.

ولم تتوفر معلومات حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو عدم القدرة على الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية. ولم تقم الحكومة بجمع مثل هذه المعلومات؛ وكان الأفراد الذين يواجهون مثل هذا التمييز يمتنعون عن التبليغ عنها خوفاً من التعرض لتمييز إضافي ضدهم. ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز المحتمل. خلال العام، صرحت مؤسسة مرسى بأن عاملاً فقد وظيفته بعد أن أخبر قسم الموارد البشرية بالشركة بأنه مصاب بفيروس نقص المناعة المكتسبة. وخلال العام أفادت تقارير منظمة "نعم للحياة" (وي بور لافي) غير الحكومية الناشطة في مجال قضايا الوصم الاجتماعي والتمييز ضد المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً والمخنثين، أن أرباب عمل قاموا بطرد امرأتين من ذوات الهوية الجنسية المتغيرة وشخص مثلي من العمل بسبب هويتهم الجنسية وتوجههم الجنسي (أنظر القسم 7. د).

وأفادت منظمات غير حكومية إنه لا يتم الإبلاغ عن جميع حالات العنف وإساءة المعاملة التي يتعرض لها المثليات والمثليون وثنائيي الجنس والمتحولون جنسياً والمخنثون بسبب الصور النمطية السلبية التي يحملها المجتمع عنهم. وتلقى المراقبون تقارير اللاجئين من مغايري الهوية الجنسية أفادت بتعرضهم للإساءات الجسدية من جانب عصابات محلية، ولم يحم الضحايا بإخطار قوى الأمن الداخلي؛ وقد أحال المراقبون الضحايا إلى خدمات الرعاية التي تشرف عليها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أعمال عنف أو تمييز مجتمعي أخرى

وكما كان يحدث في السنوات السابقة، وردت تقارير عن وقوع حوادث عنف مجتمعي ونزاعات دينية. ووردت تقارير من مراقبين مفادها قيام الميليشيات الشيعية، ومعظمها من حزب الله، بمضايقة اللاجئين غير المؤلفين القادمين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الميليشيات. وقد نتج عن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجبهة النصرة وسائر الجماعات المتطرفة نشوب معارك متكررة بين الجيش اللبناني وتلك الجماعات. وقامت نفس الفصائل المتطرفة بمهاجمة مواقع حزب الله في وادي البقاع. وقد أدان القادة السياسيون في جميع أنحاء البلد أعمال الجماعات المتطرفة.

القسم 7. حقوق العمال

أ. الحق في تكوين الجمعيات والانتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

يكفل القانون حق عمال القطاع الخاص في تشكيل الاتحادات العمالية والانضمام إليها وفي الإضراب والتفاوض الجماعي، ولكنه يفرض عددا من القيود على تلك الحقوق. ويجب أن توافق وزارة العمل على تشكيل النقابات، كما أنها سيطرت على إجراء جميع الانتخابات النقابية، بما في ذلك مواعيد الانتخابات، وإجراءاتها، والتصديق على النتائج. ويجوز القانون حل النقابات إدارياً ويحظر عليها ممارسة أي نشاط سياسي. للنقابات الحق في الإضراب بعد تقديم إخطار مسبق للمحافظ المحلي وتلقي الموافقة. ويتعين على منظمي الإضراب (ثلاثة منهم على الأقل يجب تعريفهم بالإسم) إخطار المحافظ بعدد المشتركين مسبقاً والموقع المتوقع قيام الإضراب فيه، كما يجب أن يضطلع 5 في المئة من أعضاء النقابة على الأقل بمسؤولية الحفاظ على النظام خلال الإضراب.

وهناك قيود كبيرة على الحق في القيام بإضراب. ويستثنى القانون موظفي القطاع العام، وعاملات المنازل، والعمال الزراعيين من الإضرابات، لذلك فليس لديهم حق الإضراب أو الانضمام لنقابات قائمة. ويحظر القانون على موظفي القطاع العام القيام بأية أنشطة نقابية، بما في ذلك الإضراب أو تنظيم مطالب جماعية، أو الانضمام إلى منظمات مهنية. ورغم هذا الحظر، نجح موظفو القطاع العام في تكوين تجمع معلمي المدارس العامة (تجمع المعلمين)، كما نجح موظفو الخدمة المدنية في تكوين نقابة لجان التنسيق، والذين طالبوا بالإشتراك مع معلمي المدارس الخاصة بتحسين الأجور.

وفي حين يحمي القانون حق العمال في التفاوض الجماعي، إلا أنه يتعين أن يتفق 60 في المئة من العمال على الأقل على الأهداف قبل البدء في التفاوض. ويجب أن يصادق ثلثا أعضاء النقابة على الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض الجماعي في اجتماع عام. كما قام اتحاد نقابات موظفي المصارف وجمعية المصارف بتجديد الإتفاق الجماعي بينهما في عام 2013؛ وطالب اتحاد النقابات ببدء المفاوضات لتجديده. وقد اشتكى الاتحاد من أن الكثير من البنوك لم تمتثل للإتفاقية. كما قام موظفو ميناء بيروت

والمركز الطبي بالجامعة الأمريكية في بيروت، على سبيل الذكر لا الحصر، بعقد إتفاقيات جماعية مع الموظفين.

يحظر الدستور التمييز ضد النقابات. وينص القانون على أنه عندما يسيء أرباب العمل استخدام حقهم في إنهاء عقد عضو نقابة، بما في ذلك بسبب نشاطه النقابي، يحق للعامل الحصول على تعويض ويمكنه الشروع في مرافعات أمام مجلس توفيق. يقوم المجلس بالبت في القضية، بعدها يمكن إلزام رب العمل بإعادة العامل إلى وظيفته، رغم أن هذه الحماية كانت متاحة فقط للأعضاء المنتخبين في مجلس النقابة. أشارت أدلة مروية إلى وجود تمييز منقش مضاد للنقابات، رغم أن هذه القضية لم تحظ بتغطية إعلامية كبيرة. وقعت معظم الانتهاكات الصارخة في قطاع البنوك، والمدارس الخاصة، والمحلات التجارية، ووسط العمال النظاميين والمؤقتين وقطاع الخدمات المدنية. في أغسطس/آب 2014، أصدرت وزارة التعليم شهادات نجاح لجميع الطلاب الذين اجتازوا الإمتحانات الرسمية في إجراء مضاد للنقابات ضد المدرسين واتحاد لجان التنسيق الذي استمر يعارض ويطالب بتحسين الأوضاع.

ويجوز للأجانب المقيمين في البلد قانونياً الانضمام إلى النقابات العمالية. يسمح قانون الهجرة للعمال المهاجرين بالانضمام إلى النقابات القائمة بالفعل (بغض النظر عن جنسيتهم أو الإتفاقيات المتبادلة) ولكن يحرمهم القانون من حق تكوين نقابات خاصة بهم. ولا يتمتعون بالعضوية الكاملة إذ لا يمكنهم التصويت في انتخابات النقابات التجارية ولا ترشيح أنفسهم لمناصب نقابية. قامت بعض قطاعات العمال المهاجرين، مثل عاملات المنازل المهاجرات، بتحدي القوانين الملزمة التي تدعمها بعض النقابات عن طريق تكوين هياكلهم الذاتية المستقلة تعمل عمل النقابات.

ويمكن، بصفة عامة، للفلسطينيين اللاجئين تكوين نقاباتهم الخاصة على طريقة المنظمات الخصوصية. وقد شارك عدد قليل من اللاجئين في النقابات العمالية بشكل نشط نظراً للقيود المفروضة على حقهم في العمل. وفي حين تطلبت بعض النقابات شرط الجنسية، كانت سائر النقابات مفتوحة أمام الرعايا الأجانب الذين تتمتع بلادهم الأصلية باتفاقيات متبادلة تم إبرامها مع لبنان.

وكان إنفاذ الحكومة للقوانين المتعلقة بالنقابات العمالية ضعيفاً، بما في ذلك ما يرتبط بحظر التمييز ضد الحركة النقابية.

ولم يتم دوماً احترام حرية تكوين الجمعيات والانتماء إليها وحق التفاوض الجماعي. وقد تدخلت الحكومة وجهات سياسية أخرى في عمل المنظمات العمالية، وخاصة في الاتحاد الرئيسي، الاتحاد العمالي العام في لبنان. والاتحاد العمالي العام هو الاتحاد الوطني الوحيد المعترف به من قبل الحكومة، وإن كانت عدة نقابات قد قاطعت أو انسحبت بشكل غير رسمي من الاتحاد العام ولم تعد تشارك في اجتماعاته أو تعترف به كممثل مستقل غير حزبي للعمال. وقام اتحاد لجان التنسيق، وهو مجموعة من المدرسين في المدارس العامة والخاصة، بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنية، بدور الإتحاد العمالي العام، بشكل كبير، خصوصاً في دفع الحكومة إلى تمرير جدول مرتبات منقح كانت قد وعدت به. وعلى الرغم من أن الإضرابات التي قام بها اتحاد لجان التنسيق بدفع الحكومة لإرسال مقترح تعديل المرتبات للبرلمان، إلا أن البرلمان (الذي استأنف مجدداً عقد اجتماعات منتظمة خلال العام) لم يوافق بعد عليه.

ويسمح القانون للنقابات بممارسة أنشطتها بدون أي تدخل، لكن وزارة العمل تدخلت في الانتخابات النقابية. كما سعى مسؤولون حكوميون وغيرهم من الشخصيات السياسية إلى التأثير على أنشطة النقابات. وكان

المسؤولون الحكوميون قد شجعوا في السابق على تشكيل النقابات لأغراض سياسية كي يحققوا السيطرة على الاتحاد العمالي العام.

حدث تمييز ضد النقابات، كما حدثت حالات أخرى من تدخل أرباب العمل في أعمال النقابات. فقد قام بعض أرباب العمل بفصل عمال أثناء محاولتهم تشكيل نقابة عمالية قبل أن يتمكنوا من تأسيس النقابة والإعلان عنها رسمياً في الجريدة الرسمية.

قدم العمال طلباً لتشكيل أول نقابة عمالية محلية في ديسمبر/كانون الأول 2014. ولم يتم النظر في الطلب بحلول نهاية العام.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، ولكن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، رغم أن الحكومة بذلت بعض الجهود لمنع أو استئصاله.

وكان الأطفال وعاملات المنازل الأجنبية، وعمال أجانب آخرون، يعملون أحياناً في ظروف عمالة قسرية. وينص القانون على توفير الحماية للعاملات في المنازل من العمل القسري، ولكن العمل في المنازل مستثنى من الحماية الواردة في قانون العمل، مما يجعل العاملات معرضات للاستغلال. وكانت وكالات التوظيف وأرباب العمل يحتجزون بشكل روتيني جوازات سفر العمال الأجانب، خاصة عاملات المنازل، لسنوات أحياناً، منتهكين بذلك القانون. ووفقاً لنقابة المحامين في بيروت، قامت السلطات بإيداع أحد أرباب العمل السجن لمدة عام لاحتجازه جواز سفر أحد العاملين. ولتخفيف هذه الممارسة، بدأت مديرية الأمن العام بتسليم جوازات السفر للعامل بدلاً من رب العمل. وأفادت منظمات غير حكومية تساعد العمال الأجانب بأن بعض أرباب العمل امتنعوا عن دفع أجور لعمالهم طوال فترة العقد، وهي عادة سنتان.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع <http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt>

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن التشغيل

الحد الأدنى لسن التشغيل هو 14 سنة، ويحدد القانون الاعمال المشروعة للأحداث، ويتم تعريف "الأحداث" على أنهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 سنة. ويتطلب القانون من الأحداث أن يخضعوا لفحص طبي من جانب طبيب معتمد لدى وزارة الصحة العامة لضمان اللياقة البدنية المناسبة للقيام بنوع العمل المطلوب القيام به. يحظر القانون تشغيل الأحداث لأكثر من 7 ساعات في اليوم، أو العمل بين الساعة مساءً والسابعة صباحاً، ويتطلب توفير ساعة واحدة للراحة بالنسبة لورديات العمل التي تزيد عن 4 ساعات. ويحظر القانون، المعدل بالمرسوم رقم 8987 بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، أنماط معينة من عمل الأحداث بما في ذلك "العمل غير الرسمي في الشوارع". كما يدرج أنماط العمل التي، بطبيعتها أو لظروف تتعلق بإنجاز تلك الأعمال، يمكن أن تضر بالصحة، أو السلامة، أو أخلاق الأطفال دون سن الـ 16 سنة، بالإضافة إلى أنماط العمل المسموح بها للأطفال فوق سن 16 سنة، بشرط توفير الحماية الكاملة والتدريب اللائق.

وزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق لوائح عمالة الأطفال من خلال وحدة مكافحة عمالة الأطفال التابعة لها. وعلاوة على ذلك، أوكل القانون إلى وزارة العدل وقوى الأمن الداخلي والمجلس الأعلى للطفولة مهمة تطبيق القوانين المتعلقة بالاتجار بالأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، واستخدام الأطفال في نشاطات غير مشروعة. كما أن المجلس الأعلى للطفولة هو الجهة المسؤولة عن إحالة الأطفال المحتجزين بغرض حمايتهم إلى منظمات غير حكومية ملائمة لإيجاد ترتيبات معيشية آمنة لهم. قامت وزارة العمل بتعيين حوالي 90 مفتش عمل، تم تكليفهم أيضاً بمباشرة مهام التفتيش الخاصة بعمالة الأطفال. وبشكل عام، لم تقم الحكومة بتطبيق قوانين عمالة الأطفال بشكل فعال، وذلك يعود جزئياً لافتقارها إلى الموارد الكافية. تصل الغرامة إلى 50,000 ليرة (33 دولار) لكل مخالفة. ويفرض قانون العقوبات غرامات على مخالفي القوانين الخاصة بعمالة الأطفال وتتراوح الغرامة المفروضة بين 250,000 ليرة (165 دولار)، أو الحكم بالسجن لمدة شهر إلى ثلاثة شهور وإغلاق المنشأة المخالفة. ولم تعتبر جماعات دعم حقوق الأطفال تلك العقوبات رادعة بما فيه الكفاية.

إلا أن الحكومة بذلت جهوداً خلال العام للحيلولة دون عمل الأطفال ولانتشارهم من تلك الأعمال. وعلى مدار العام، قامت وزارة الشؤون الإجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة بحملات توعية في المدارس وإقامة ورش عمل للعاملين الاجتماعيين المعنيين بشؤون الأطفال والصحفيين الذين يقومون بتغطية قضايا الأطفال.

حدثت عمالة أطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال العمالة. وفي حين أنه لا تتوفر إحصاءات حديثة حول عمالة الأطفال، إلا أن الأدلة المروية عن حوادث فردية تشير إلى أن عدد الأطفال العاملين ارتفع خلال العام، وإلى أن عدداً أكبر من الأطفال عملوا في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، وفقاً لتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة (أنظر أيضاً القسم 6، الأطفال).

وكانت عمالة الأطفال، بما في ذلك الأطفال اللاجئين، مركزة بصورة أساسية في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك المشاريع التجارية العائلية الصغيرة، والورش الميكانيكية، والنجارة، والبناء، والتصنيع، والمواقع الصناعية، واللحام، والزراعة بما في ذلك التبغ، ومصائد الأسماك. وأشارت أدلة مروية أيضاً إلى تفشي عمالة الأطفال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وبين العراقيين اللاجئين، والمجتمعات العجربية، وكانت أكثر تفشيًا في مجتمعات اللاجئين السوريين. كما عمل بعض الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل العمل في الشوارع، بما في ذلك التسول، وبيع الأطعمة، وتلميع الأحذية، وغسيل زجاج السيارات، بالإضافة إلى العمل القسري، الذي كان أحياناً نتيجة للتجارة بالبشر. ولاحظت منظمة العمل الدولية وقوع انتهاكات تتعلق باستخدام الأطفال وتشغيلهم واستغلالهم في الإحتجاجات والمظاهرات السياسية والأنشطة المسلحة في شمال لبنان وبعض مناطق بيروت.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل بخصوص نتائج حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع <http://www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings>

د. التمييز في مجال العمل أو المهنة

ينص القانون على المساواة بين جميع المواطنين ويحظر التمييز على أساس العرق أو الجنس (الأنوثة أو الذكورة) أو الإعاقة أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. لا يكفل القانون بوجه خاص الحماية ضد التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الإصابة بمرض الإيدز، أو سائر الأمراض المعدية.

ورغم أن الحكومة احترمت بشكل عام هذه الأحكام؛ إلا أنه لم يتم تطبيقها، خاصة في الأمور الاقتصادية، كما أن بعض جوانب القانون والمعتقدات التقليدية ميزت ضد المرأة. ووقعت حالات تمييز في الوظائف والمهن ضد المرأة والأشخاص المعوقين، وعاملات المنازل الأجنيات، والمثليات والمثليين وثنائيي الميول والمتحولين جنسياً والمخنثين والمصابين بفيروس نقص المناعة (أنظر القسم 6).

هـ. ظروف العمل المقبولة

رُفِع الحد الأدنى القانوني للأجور في عام 2012 إلى 675,000 ليرة لبنانية (450 دولاراً) في الشهر في جميع القطاعات والصناعات.

ينص القانون على أن أسبوع العمل العادي هو 48 ساعة عمل، مع فترة راحة أسبوعية لا تقل عن 36 ساعة متتالية. كما ينص القانون على تحديد ساعات العمل الأسبوعي بحد أقصى هو 48 ساعة في معظم المؤسسات باستثناء المشروعات الزراعية. ويجوز العمل لمدة 12 ساعة في اليوم في ظروف معينة، بما في ذلك بند القانون الذي يفرض دفع أجور إضافية لساعات العمل الإضافية بمقدار 50 في المئة أعلى من أجور ساعات العمل العادية. ولا يضع القانون حداً لعدد الساعات الإضافية التي يمكن إجبار العامل عليها. ويتضمن القانون قواعد محددة خاصة بالصحة والسلامة، ويفرض على أصحاب العمل اتخاذ احتياطات ملائمة لضمان سلامة العاملين.

ولا يسري قانون العمل أو غيره من القوانين المتعلقة بظروف العمل المقبولة على عاملات المنازل. كما أن هذه القوانين لا تسري على الأعمال العائلية، وعلى العمال المياومين، والعاملين في القطاع العام بشكل مؤقت، والعاملين في القطاع الزراعي.

ووزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن إنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة بظروف العمل المقبولة ولكن تطبيقها لها كان متفاوتاً. قامت الوزارة بتعيين حوالي 90 مفتشاً يتألفون من مفتشين ومساعد مفتشين، بالإضافة إلى إداريين وتقنيين يتعاملون مع جميع عمليات التفتيش التي تنطوي على مخالقات عمل محتملة. لم يكن عدد المفتشين كافياً ولا الموارد المتاحة ولم تكن الأحكام القانونية كافية لردع المخالفات، كما لم تتوافر الإرادة السياسية الكافية للقيام بعمليات تفتيش سليمة في حالات أخرى. وقد أدى التدخل في أعمال المفتشين إلى التأثير السلبي على مستوى جودة عمليات التفتيش وفرض الغرامات على المخالفين، وكان ذلك أمراً شائعاً. ينص القانون على حق العاملين في ترك العمل عندما يعرض سلامتهم أو صحتهم للخطر دون تعريضهم لفقدان الوظيفة، رغم أن المسؤولين الحكوميين لا يقومون بحماية العاملين أو تمكينهم من ممارسة هذا الحق.

كان معدل ساعات العمل للعاملين في القطاع الصناعي 35 ساعة أسبوعياً، بينما لم يتعد 32 ساعة في الأسبوع في القطاعات الأخرى. ولم يقدم بعض أصحاب أعمال القطاع الخاص للعاملين المخصصات العائلية وبدل المواصلات بحسب ما هو منصوص عليه في القانون، ولم يقوموا بتسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ولم تحترم بعض الشركات البنود القانونية التي تحم الصحة والسلامة المهنية في قطاعات محددة، كقطاع البناء. يجوز للعاملين إبلاغ الإتحاد العمالي العام أو وزارة العمل أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو النقابات الخاصة بهم عن المخالفات. لكنهم كانوا يفضلون التزام الصمت في معظم الحالات خوفاً من الطرد التعسفي من العمل.

وكانت الانتهاكات المتعلقة بالأجور والساعات الإضافية ومعايير الصحة والسلامة المهنية أكثر شيوعاً في قطاع التشييد والبناء وبين العمال الأجانب، وبصورة خاصة عاملات المنازل.

كان العمال الأجانب يصلون إلى البلد عن طريق وكالات التوظيف والاستقدام المحلية ووكالات التوظيف في بلدهم الأصلي. ورغم أن القانون يفرض حصول جميع وكالات التوظيف والاستقدام على رخص من وزارة العمل، إلا أن الحكومة لم تقم بمراقبة نشاطات الوكالات على نحو كاف. ويربط نظام الكفيل إقامة العمال الأجانب بشكل قانوني في البلد برب عمل محدد، مما يجعل من الصعب على العمال الأجانب تغيير أرباب عملهم. كما أن العامل يفقد حق الإقامة في حال إنهاء خدمته. وقد جعل هذا الوضع الكثير من العمال المهاجرين الأجانب يترددون في تقديم الشكاوى لتجنب فقدان وضعهم القانوني.

لم يكن هناك حد أدنى رسمي للأجور بالنسبة لعاملات المنازل. وتتص العقود الرسمية للعمل على أجر يتراوح ما بين 150,000 و450,000 ليرة لبنانية (100 إلى 300 دولار) في الشهر لعاملات المنازل، بحسب جنسية العاملة. وهناك عقد قياسي موحد، تم تسجيله في مديرية الأمن العام كي يتمكن العامل من الحصول على الإقامة، ويمنح عاملات المنازل المهاجرات بعض الحماية العمالية. ويتضمن العقد القياسي شروط وظروف عمل موحدة؛ أما القسم الخاص بالأجور فيتم ملؤه لكل حالة على حدة.

وقد أساء بعض أرباب العمل معاملة عاملات المنازل الأجنبية اللاتي كن في الغالب من دول آسيوية أو إفريقية، وقاموا بالاعتداء عليهن واغتصابهن. وغالباً ما كانت عاملات المنازل يعملن لساعات طويلة ولا يحصلن في الكثير من الحالات على إجازات أو أيام عطل. ويمكن لضحايا الإساءات رفع دعاوى مدنية (ضد المسيئين) أو الشروع في إجراءات قانونية، غالباً بمساعدة منظمات غير حكومية. ولكن معظم الضحايا كن يقبلن، عملاً بمشورة سفاراتهن أو قنصلياتهن، حلاً إدارياً يشمل عادة تعويضاً مالياً وإعادتهن إلى بلادهن.

ولم تقم السلطات بالملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الإساءة ضد عاملات المنازل الأجنبية لعدة أسباب، من بينها رفض العاملات رفع دعاوى قضائية لعدم كفاية الأدلة. وقامت السلطات بتسوية عدد غير معروف من قضايا أخرى تتعلق بعدم دفع الأجور، وتمت التسوية من خلال التفاوض. ووفقاً لسفارات وقنصليات بلد المصدر، فإن الكثير من العاملات لم يبلغن عن انتهاكات لعقود عملهن إلا بعد عودتهن إلى أوطانهن، كما فضلن عدم البقاء في البلاد بسبب الإجراءات القضائية الطويلة.

وفي عام 2012 بث تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال (إل بي سي أي) شريط فيديو صورته مشاهد مجهول الهوية يظهر أحد مستطبي العمالة، حُددت هويته بأنه علي محفوظ، وهو يعتدي بالضرب على عاملة منزل إثيوبية تدعى عاليم ديشاسا-ديسيسا خارج القنصلية الإثيوبية في بيروت. وقد انتحرت ديشاسا-ديسيسا بعد ذلك في مستشفى دير الصليب للأمراض النفسية. وبعد التحقيق، وجه مدعي عام بيروت إلى محفوظ تهمة الإسهام في انتحار ديشاسا-ديسيسا والتسبب فيه، وتمت إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية في بيروت. إلا أن وزارة العمل لم تكن قد أفادت، بحلول نهاية العام، باتخاذ أية إجراءات بحق وكالة محفوظ للتوظيف والاستقدام.

وفي حين عملت مؤسسات العمل والمصانع المرخصة جاهدة على استيفاء المعايير الدولية الخاصة بظروف العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية؛ غير أن الظروف في المصانع والمصالح التجارية والمصانع غير الرسمية كانت رديئة التنظيم وكانت في الكثير من الأحيان غير مستوفية لهذه المعايير. وزارة الصناعة هي

الجهة المسؤولة عن فرض تطبيق اللوائح التنظيمية لتحسين السلامة في مكان العمل. وتتطلب اللوائح الجديدة من الصناعات أن يكون لديها ثلاثة أنواع من التأمين (الحريق، والطرف الثالث، وسياسات العمال) وأن تطبق تدابير السلامة الصحيحة. وتملك الوزارة سلطة سحب ترخيص أية شركة فيما إذا وجد المفتشون بأنها لا تمتثل للقوانين والأنظمة.

ويتطلب القانون من المصالح التجارية والصناعية الإلتزام بمعايير السلامة، ولكنه يفتقر إلى آليات التطبيق السليمة ولا يسمح علانية للعمال بالإبتعاد عن ظروف العمل الخطيرة دون المجازفة باستمرار عملهم.